محضر الجلسة رقم 668

التاريخ: الثلاثاء 15 ذو القعدة 1430 (3 نونبر 2009)

الرئاسة : المستشار السيد لحسن بيجديكن الخليفة الثالث لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وسبع وعشرين دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والثلاثين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفوية.

المستشار السيد لحسن بيجديكن رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عنها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ماجد من مراسلات وإعلانات، الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد حميد كوسكوس أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

توصلت رئاسة مجلس المستشارين بمشاريع القوانين التالية:

1- مشروع قانون تنظيمي رقم 60.09 يتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

2- مشروع قانون رقم 51.09 يقضي بتغيير القانون رقم 19.94 المتعلق بمناطق التصدير الحرة؛

3- مشروع قانون رقم 54.09 يقضي بتغيير المرسوم الملكي بمثابة قانون رقم 552.67 بتاريخ 26 رمضان 1388 الموافق ل17 ديسمبر 1968 المتعلق بالقرض العقاري والقرض الخاص بالبناء والقرض الفندقي.

أما فيما يخص الأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين ابتداء من 27 أكتوبر 2009 إلى غاية يوم الثلاثاء 03 نونبر 2009:

عدد الأسئلة الشفهية: 43 سؤالا؛

عدد الأسئلة الكتابية: سؤال واحد؛

عدد الأجوبة الكتابية: 6 أجوبة؛

عدد الأسئلة التي تم سحبها: 13 سؤالا.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، مفادها إحاطة السيد الرئيس علما أن السيد وزير التشغيل والتكوين المهني سيجيب عن السؤالين الشفهيين الموجهين إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، والمدرجين في جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفوية ليوم الثلاثاء 03 نونبر 2009.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة بست طلبات إحاطة، ورد طلب إحاطة من الفريق الحركي، من فريق الأصالة والمعاصرة، الفريق الاشتراكي، الفريق الدستوري، الفريق الفيدرالي، والفريق الاستقلالي.

الكلمة للسيد رئيس الفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

طبقا للمادة 128 من القانون الداخلي للمجلس، يشرفني أن أتدخل لأحيط المجلس الموقر علما، ومن خلاله الرأي العام الوطني بقضية طارئة، ويتعلق الأمر بما تعرضت له قبور تراثية من تخريب وتدمير بواد اشبيكة بضواحي مدينة طانطان في الأيام القليلة الماضية.

السيد الرئيس،

إيمانا منا في الفريق الحركي بأهمية تراثنا المغربي في ذاكرة شعبنا المتجدر عبر العصور، نحيط مجلسنا الموقر بما أقدمت عليه إحدى الشركات المكلفة بأشغال المشروع السياحي واد شبيكة، بضواحي مدينة طانطان من تخريب وتدمير مآثر تاريخية لقبائل مغربية عاشت في المنطقة قبل قرون، وذلك من أجل استخراج الحجارة بغية ترصيص طريق مؤدية إلى مشروعها السياحي.

السيد الرئيس،

إن تدمير وتخريب هذه المآثر من طرف هذه الشركة، يعتبر تدميرا لجزء من ذاكرة شعبنا المغربي، إذ يذكرنا بما تعرضت له بعض النقوش الصخرية بضواحي مدينة السمارة من إتلاف، وكذلك ما وقع لأحد المآثر التاريخية بنواحي مدينة فاس إبان بداية الأشغال بالطريق السيار بين فاس ووجدة.

إننا في فريقنا الحركي متشبعين بالدفاع عن هوية شعبنا وآخذين بعين الاعتبار أهمية الموروث الثقافي، كمنتوج إنساني لا ثمن له، نستنكر بشدة هذا الاستهتار بالتراث الحضاري المغربي، ونطالب بفتح تحقيق في الأمر ومحاسبة المتورطين في هدم وتدمير هذه المآثر بصفة خاصة، وندين التهميش والإقصاء الذي يعيشه المنتوج التراثي والثقافي المغربي بصفة عامة، مطالبين برد الاعتبار لهذا التراث وصيانته.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد رئيس فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد حكيم بنشماس:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

زميلاتي وزملائي المستشارون المحترمون،

أود، باسم فريق الأصالة والمعاصرة، أن أحيط المجلس الموقر علما بقضية هي في واقع الأمر ليست قضية طارئة، بالمعنى الضيق للكلمة، ولكنها قضية من وجهة نظرنا خطيرة، بل وعلى درجة كبيرة من الخطورة، وهي قضية من كثرة ما أصحبت طابو، موضوع مسكوت عنه، أصحبت قضية تتوفر فيها الكثير من المواصفات، وأنا أزن كلماتي، الكثير من مواصفات القنبلة الموقوتة، اجتماعيا وأمنيا.

يتعلق الأمر، السيد الرئيس، بمجموعة من المواطنين اللي كيعيشوا على بعد كيلومترات من هذا المجلس الموقر، وبالضبط في جماعة عامر اللي كانت تابعة إداريا لجماعة بوقنادل، مجموعة من المواطنين يقدر عددهم، يعني كنقول ما كاينش إحصائيات رسمية، ولكن بحسب المعطيات الإحصائية اللي متوفرة عندنا في الفريق، يقدر عددهم حوالي 6000 و 7000 مواطن في الفوارات، يعيشون في غابة المعمورة، وبالضبط وراء القصر الملكي اللي كاين في سلا.

هؤلاء المواطنون، فيهم حوالي 800 حتى 900 واحد بدون عنوان، بدون هوية، بدون بطاقة تعريف وطنية، بدون حالة مدنية، باختصار بدون عنوان، يعيشون في ظروف صعبة وبالغة القسوة وشديدة القسوة، في ظروف تعجز كل قواميس الدنيا عن وصفها، ناس حفاة، وعراة، يعيشون في وضعية تتوفر فيها الكثير من مقومات القرون اللي كانت في القرون الوسطى، ناس ما عندهم كهرباء، ناس ما عندهم ماء، ناس عندهم واحد المدرسة ولكن بدون ماء، بدون مرافق صحية، تيتلقاو دروس من الدراسة أقل من نظرائهم التلاميذ المغاربة، فيهم حوالي 120 حتى ل 200 واحد متابعون، هم موضوع متابعة قضائية بسبب (جرائم) الاعتداء على الغابة، متابعين من طرف المندوبية السامية للمياه والغابات.

والغريب في الأمر أن هذا موضوع، هو بالرغم من المجهودات اللي كيبذلوا بعض الجمعيات وبعض المواطنات وبعض المواطنين، للتعريف بجوانبه المأساوية، ولكن هو موضوع ديال طابو، يسائلنا جميعا، يسائل المجتمع المغربي مثلما أنه يسائل الحكومة.

درجة الخطورة في هذا الموضوع هي أن لا أحد يريد أن يطرح على طاولة البحث الأسباب الكامنة وراء هذا العيش المأساوي اللي كيعيشوا فيه هاد المواطنين، لا يعقل أنه في القرن 21، وفي ضواحي العاصمة كاين المئات من المواطنين عايشين بدون هوية، بدون بطاقة التعريف الوطنية، وفي ظروف مأساوية، ونتساءل عما إذا كانت هناك جهات في مصلحتها أن يستمر الوضع فيما هو عليه.

وأنا أود باسم فريق الأصالة والمعاصرة في هاذ إطار نقطة نظام أن أدق ناقوس الخطر لأن هاد الجماعة فيها الكثير مما يمكن أن تشكل ملاذ للكثير من الهاربين من العدالة، ومن كثير من الذين ينشرون قيم التعصب وقيم الإرهاب.

وأريد بهذه المناسبة أن أدعو الحكومة إلى أن تأخذ على محمل الجد هاد الشريحة من المواطنين لأنه منا ولا يعقل أن نتنكر لهم، ولا يعقل أن نتصرف كما لو أنهم ليسوا جزء منا.

ولذلك أنا أقول بأنه في إطار فريق الأصالة والمعاصرة، عندنا عودة لهذا الموضوع من أجل الكشف عن كل جوانبه المأساوية، ومن أجل تسليط الضوء عن حجم المعاناة وقساوة الظروف التي يعيشون فيها هاد المواطنين.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة لرئيس الفريق الاشتراكي.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياد:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي الأعزاء،

مرت سنة بالضبط على إصدار قوانين التصريح بالممتلكات بالجريدة الرسمية، حيث أنه في الثالث من نوفمبر الماضي، صدرت تلك القوانين في الجريدة الرسمية تحت رقم 5679، ولقد ناضلنا في الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين من أجل إقرار هذه النصوص التخليقية، لأننا نعتبرها في حزبنا منطلقا أساسيا في تخليق الحياة السياسية الوطنية.

ورغم عدد من المقاومات التي اعترضت لها هذه القوانين داخل المؤسسة التشريعية، فقد تمكن البرلمان بغرفتيه بأن يخرج هذه النصوص إلى حيز الوجود، مما شكل دعامة أكيدة في اتجاه إقرار المغرب الحداثي الديمقراطي، لكن ما نأسف له اليوم، أنه بعد مرور سنة من إقرار هذه القوانين التخليقية المهمة، فإن إعمالها وتفعيل مقتضياتها لازال لم يتم.

ومن هذا المنطلق فإننا في الفريق الاشتراكي نستغرب من عدم تفعيل هذه القوانين المهمة، وننبه الحكومة إلى أن عدم إسراعها بإصدار المراسيم الخاصة بها يعد تعطيلا لهذه القوانين ولأهدافها النبيلة الرامية إلى تخليق الحياة السياسية.

كما أننا ننبه الحكومة إلى أن عدم تفعيل هذه القوانين يزيد في حملة التشكيك في جدوى القوانين، وفي إعطاء مصداقية للإدعاءات التي تقول بأن المغرب أقر هذه القوانين تحت ضغط دولي، وهو ما نؤكد أنه غير صحيح، فالرجاء هو أن تعمل الحكومة بسرعة على تحمل مسؤوليتها في إخراج النصوص الضرورية لتفعيل القانون، قطعا لكل شك، وتفنيدا لكل ادعاء، وفوق كل هذا وذاك لتمكين بلادنا من الدخول لمرحلة سياسية ذات مصداقية تعيد ثقة المواطنين في العمل السياسي عموما.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، الكلمة للسيد رئيس الفريق الدستوري.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الرئيس، لم نكن في الفريق الدستوري نريد اللجوء إلى المادة 128 من النظام الداخلي لو أن الحكومة استجابت للبرلمان، وكانت حاضرة للجواب على الأسئلة الآنية، فقد وجهنا سؤالا آنيا في الموضوع لكي نعطي للسيد وزير الفلاحة الفرصة لتنوير الرأي العام، إلا أنه لم يستجب خلال جلسة الثلاثاء الماضي لظروف لا نعلمها، كما أنه لم يستجب هذا الأسبوع نظرا لالتزاماته الحكومية.

وموضوع السؤال لا يمكنه الانتظار حتى تكون الحكومة متفرغة ومستعدة للجواب، ولهذا أجبرنا على اختيار استعمال الفصل 128.

السيد الرئيس،

لقد أصدر المحافظ العام مذكرة تحت عدد 11610 بتاريخ 12 نوفمبر 2008، وتنص هذه المذكرة على منع التحفيظ بالنسبة للمباني الغير مطابقة للتصاميم الأصلية، وقد أثارت هذه المذكرة عند تطبيقها من قبل المحافظين الجهويين عدة مشاكل وعراقيل حقيقية في وجه المواطنين والمستثمرين والطبوغرافيين أيضا.

ففي الوقت الذي يسعى فيه المغرب إلى بذل المجهود التشريعي والإداري لتبسيط المساطر الإدارية، وتشجيع الاستثمار وتسهيل ولوج المواطن إلى الخدمات الإدارية، يأتي تنفيذ مذكرة السيد المحافظ العام لوضع عراقيل كبيرة أمام المواطنين لإنجاز مسطرة تحفيظ ممتلكاتهم، فلا يعقل أن يكون العقار مبنيا منذ عشرات السنين، وخضع لتعديلات جزئية حولت معالمه ومرافقه، ويطالب صاحب التحفيظ بالتصميم الأصلي، ويحرم من حق تحفيظ ملكيته بدعوى أنها غير مطابقة للتصميم الأصلي، وهذا يعني أن مسطرة التحفيظ أصبحت جد معقدة لدرجة الاستحالة في حالات كثيرة، الآن هناك الكثير من الملفات المتراكمة على مكاتب المحافظين تنتظر الحل.

ودون الخوض في مدى قانونية هذه المذكرة التي يتنافى موضوعها مع كل القوانين المنظمة للمحافظة ببلادنا، خصوصا الفصل 13 من النظام القانوني العقاري الصادر بالظهير الشريف ل 12غشت 1913، والمحدد لشروط التحفيظ، وبالمناسبة لا ينص على الشرط التي أتت به مذكرة السيد المحافظ العام.

وعلى الرغم من أن الحكومة الآن أصبحت تصدر مذكرات تنظم موضوعات ينظمها القانون، قافزة بذلك عن قواعد التشريع، فإن ما يهمنا الآن هو انعكاساتها الميدانية والتطبيقية، وعرقلتها للإنعاش العقاري ببلادنا، بل إننا نتخوف كثيرا على مستقبل الاستثمار في هذا المجال.

وعليه فإننا نهيب بالحكومة إلى تحمل مسؤوليتها الكاملة بمراجعة مضامين هذه المذكرة وملاءمتها مع ما يتطلبه الواقع المغربي، وبهدف تسهيل المسطرة وليس تعقيدها.

فمن المؤكد أن هذه المذكرة ستحد من المخالفات في مجال البناء، ومن المؤكد أيضا أن مجال البناء في حاجة إلى آليات تفرض احترام التصاميم، لكن تاريخ مفعول هذه المذكرة بأثر رجعي يخلق مشاكل أكثر من حلها، وعليه فإننا نطالب الحكومة والجهات الوصية على القطاع إلى إعادة النظر في تاريخ سريان مفعول مقتضيات المذكرة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد رئيس الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد محمد بنشايب:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي المستشارين،

نحيط مجلسنا الموقر علما بموضوع الحصة الإضافية التي توصلت بها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية من نظيرتها السعودية، بعد تدخل وزير الأوقاف المغربي مشكورا، نظرا للطلب الكبير من طرف الراغبين في أداء فريضة الحج، إلا أنه وقع ما لم يكن في الحسبان، وما لم يكن منتظرا من عملية توزيع هذه الحصة الإضافية التي تبلغ حسب علمنا 3000 مقعد للذين لم يحالفهم الحظ في عملية القرعة لهذا الموسم، بحيث تم تخصيص الحصة بأكملها للمسجلين لدى الوكالات السياحية فقط، واستثناء المسجلين لدى المقاطعات والقيادات، مما ترك استياء واسعا لدى هذه الفئة العريضة من المواطنين، بحجة أن وزارة الأوقاف، ونظرا لضيق الوقت، ونظرا لعدم توفرها على الدينامية المتوفرة لدى الوكالات السياحية من خلال المساطر الإدارية التي تتطلبها الإدارة العمومية ،والتي تتطلب وقتا أكثر، ولكن كان بإمكان وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزارة السياحة، بحكم أنهما المسئولتان على عملية التنظيم والتوزيع، أن تأخذا بعين الاعتبار الفئة الضعيفة العريضة، والأكثر طلبا لأداء فريضة الحج، حيث يمثلون أكثر من 80% من مجموع الطلبات، وذلك بتكليف الوكالات السياحية بتخصيص جزء من هذه الحصة الإضافية لهذه الفئة المسجلة لدى السلطات المحلية، والتي لم يحالفها الحظ أثناء القرعة بناء على النسبية المعمول بها سابقا في الحصة الأولى، علما أن المندوبيات السياحية بالأقاليم والعمالات هي من أصدرت أذونات للراغبين في أداء مناسك الحج، وتوزيعهم على 55 وكالة سياحية إضافية.

كان بإمكان وزارة السياحة تكليف هذه الوكالات أو جزء منها بتنظيم رحلات اقتصادية كما هو الشأن في السابق، علما أن العدد الكبير من هذه الفئة المقصية ظلما حاولت جاهدة أن تحجز لها مقعدا لدى هذه الوكالات، ولكن صدمت بعدم وجود تراخيص إدارية من طرف وزارة السياحة، الإدارة الوصية على الوكالات.

لهذه الأسباب الموضوعية نهيب بوزارتي الأوقاف والسياحة أن تنقذا الموقف وتعملا على تخصيص جزء من هذه الحصة أو استصدار حصة إضافية أخرى حسب وسائلها الخاصة لتلبية طلب هذه الفئة المحرومة، علما أن الظرف ملائم لعدم وجود ضغط كبير خلال هذا الموسم من طرف عدد من البلدان الإسلامية بالترخيص لمواطنيها لزيارة الديار المقدسة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، وعددها 18 سؤالا، 6 منها آنية موجهة لكل من قطاعات: الأوقاف، والشؤون الإسلامية، التشغيل، التنمية الاجتماعية، السياحة، و 12 سؤالا عاديا موزعة على قطاعات: الصناعة التقليدية و التجارة، التشغيل، العلاقات مع البرلمان، التربية الوطنية، السياحة و الصناعة التقليدية.

نستهل هذه الجلسة بالسؤال الآني الموجه إلى السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية حول تعزيز التأطير الديني لأفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج، للمستشارين المحترمين السيد: عبد الحكيم بنشماس، عابد شكيل، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد عابد شكيل:

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

أختي، إخواني المستشارين،

السيد الوزير، لا يخفى عليكم الدور الهام الذي يلعبه أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج في إعطاء صورة إيجابية عن وطنهم الأم داخل المجتمعات التي يعيشون فيها، إلا أن التطورات السياسية التي يشهدها العالم، والمشاكل الاقتصادية الاجتماعية التي تعرفها الساحة الدولية أنتجت فكرا متشددا ومضللا، وجد البيئة المناسبة للنمو والتزايد داخل المجتمعات الغربية.

ومن هذا المنطلق تبرز ضرورة تحصين أفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج من هذا النوع من الأفكار الهدامة، من خلال تثبيت مقومات الهوية المغربية والقيم الإسلامية السمحة عن طريق التنسيق والتشاور بين مختلف المتدخلين في هذا المجال حتى يتمكن أفراد الجالية المغربية من إعطاء الصورة الحقيقية لبلادنا كبلد للتسامح واحترام الآخر والتعايش السلمي.

لذلك نسائلكم، السيد الوزير، ما الذي تقوم به وزارتكم في ميدان التأطير الديني لأفراد الجالية المغربية المقيمة بالخارج؟ وما هو تصوركم المستقبلي في هذا الإطار؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية للإجابة على السؤال.

السيد أحمد التوفيق وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السيدة المستشارة المحترمة،

السادة المستشارون المحترمون،

أشكر السيد المستشار وفريقه على السؤال، الجواب عن هذا السؤال سأوجزه في ست نقط:

النقطة الأولى، أن الهدف هو ما أشرتم إليه من أن تحصين الجالية المغربية أو المغاربة المقيمين في البلدان الأجنبية هو الهدف الأساسي، تحصينهم في ثوابتهم، لأن هذا هو طلبهم، ونحن نعمل في إطار طلب هذه الجالية، وهذا ما نؤكده لجميع الدول الأجنبية، ولا سيما الدول الأوربية، أننا في إطار قانون تلك البلدان نستجيب للطلبات، وهذا ما أكدته اليوم في منتصف النهار للسيد وزير العدل المكلف بالديانات البلجيكي، الذي زار وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

أما في الإطار العملي لتعاملنا مع هذا الموضوع، فهو الاستجابة للطلبات في إطار القوانين الجاري بها العمل مع مخاطبين نعينهم، بمعنى نرصدهم، هؤلاء القائمين على هذه الثوابت دون أجر إلا من الله تعالى منذ سنوات، القائمون بالمساجد وجمعيات المساجد، نرصد منهم ثلة مخلصة وفية، ونتعامل معها، وندعو بقية الجمعيات لتمرر طلباتها عبر هذه الجمعية بعد التأكد الكامل من أننا في الطريق الصحيح .

النقطة الثانية، أن هذا التأطير يهم المرجعية المؤسساتية التي يمثلها المجلس العلمي للمغاربة المقيمين بالخارج، وقد أنهى مسطرة عمله على الصعيد الأوروبي في هذا الأسبوع، استغرقت ما يزيد عن سنة كاملة لأنه طلب أن يكون جمعية على الصعيد الأوروبي انطلاقا من القوانين البلجيكية، ثم الأئمة، وقد بدأنا بتجربة مع فرنسا في إرسال أئمة، بالإضافة إلى دعم أئمة قائمين عن طريق الجمعيات، ثم المساعدة المالية لبناء المساجد، ثم إرسال الوعاظ، ثم إرسال القراء، ثم إرسال المصاحف.

أما التحديات فهي كما يلي: اتساع الطلب بالنسبة للعرض، سواء فيما يتعلق بميزانية الدولة أو ميزانية الأوقاف، ثم التنسيق بين الجهات المتدخلة، وقد قطعنا فيه شوطا مهما، ثم التعريف بمساطر التعامل لدى جميع الجمعيات، رفعا لكل لبس، وهذا أيضا إن شاء الله سار في طريق التبليغ.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين للتعقيب.

المستشار السيد عابد شكيل:

...ليكون التنسيق دائم، ولنا فيكم الثقة، ونتمنى أن هذا العمل ينجح في هاذ البلدان لإخواننا، لأنهم كما قلتم السيد الوزير، هم الذين يطالبون به، وهو أساسي لنا ولهم.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

بغيتي ترد على التعقيب؟ لك الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية:

فيما يتعلق بقضية التنسيق، هنالك متدخلون مغاربة متعددون، هناك الوزارة المنتدبة المكلفة بالجالية تتدخل في الشؤون الثقافية وفي الشؤون المدنية، هنالك وزارة الخارجية في الشؤون القنصلية، هنالك مؤسسة الحسن الثاني التي لها تاريخ في هذا التدخل.

لكن الشأن الديني وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية هي المكلفة بالتدخل فيه، وهذا لا يمنع أن نوحد جهودنا فيما يتعلق مثلا بتعليم العربية داخل المساجد، وهي فضاء أوسع فيما يتعلق بالاستجابة لهذا الغرض.

هذا ما أردت أن أقوله، وإلا فإن خطتنا في هذا الباب إن شاء الله واضحة، ومخاطبونا الأوربيون على الخصوص بدؤوا يتفهمونها، والدليل على ذلك مرة أخرى هو أنه أقيم في الأسبوع الماضي ندوة في هولندا التي كانت ترى فيها ما ترى في مؤسستها التشريعية من تشككات حول تدخل المغرب، والسيد وزير العدل الهولندي المكلف أيضا بالشأن الديني، أقام ندوة واستدعاني لحضورها مع خمسة من وزراء الداخلية للبلدان الأوربية، للأسف الشديد كان هنالك نشاط منعني من الحضور، ولكن الشخص الذي مثلنا كان لخطابه ولتدخله صدى واسع، وشكر جزيل من طرف الجهات الهولندية والجهات الأوربية بصفة عامة، فنحن سائرون إن شاء الله فيما يرضي هذا الطلب، الذي هو حق الجالية، وليس فقط مجرد يعني عواطف عابرة.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، حول مآل القانون المنظم لغرف التجارة والصناعة والخدمات، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الكبير برقية، فؤاد القادري، رفيق بناصر، جمال بنربيعة، بنعيسى بنزروال، محمد العزري، بنجيد الأمين، ناجي فخاري، بلعيد بنشمسي، عبد الحميد بلفيل، محمد كريمن، رضا بوطيب، السعد بنزروال، العربي بوراس، محمد يرعاه السباعي، محمد زاز، علي جغفاوي، وسيتولى الإجابة عنه بالنيابة السيد وزير التشغيل والتكوين المهني، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد فؤاد القادري:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد نص الدستور في فصله الثالث على دور الغرف المهنية، طبعا إلى جانب الأحزاب والنقابات، في تنظيم المواطنين وتمثيلهم، دفاعا عن الديمقراطية الحقة، وتعزيزا لمسيرتها.

وقد طرأت مجموعة من التغييرات على القانون المنظم لهذه الغرف، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر: إلغاء ظهير 6 يناير 1958 وتعويضه بقانون 28 يناير 1977، كما تم تعديل هذا الأخير بإضافة صنف الخدمات إلى صنفي التجارة والصناعة، بالإضافة إلى تعديلات أخرى، منها العميق ومنها المباشر.

على العموم الدافع وراء هذه التغييرات هو إبراز دور الغرف المهنية، فإذا كان الاقتصاد هو مستقبل البلاد فلابد أن يكون دور الغرف دورا مسؤولا ودورا حيويا، فالغرف بتعريفها أجهزة قائمة، ومؤسسات تمثيلية تبتدئ حياتها بالاختيار الشعبي الذي هو أساس الديمقراطية، وتضطلع بدور رئيسي إذ تعد من الوسائل ومن الدعامات الأساسية لرعاية وتأطير المقاولات الصغرى والمتوسطة التي تشكل أكثر من 80% من النسيج الاقتصادي الوطني.

وكما تعلمون ظلت القطاعات الوطنية بدون استثناء، كل قطاع حسب اختصاصاته، وحسب إمكانياته يعمل بجد وتفان لبناء الاقتصاد الوطني، غير أن عدم تنظيم المهن والحرف في الماضي، مع انعدام التخطيطات المحكمة حال دون الوصول إلى النتائج المتوخاة.

وفي هذا الباب جاءت الغرف المهنية لتملأ الفراغ، وقد ألزمت في إطار اللامركزية التي نهجها المغرب بتوجيه الاقتصاد الجهوي وتطويره، لكن مع الأسف، ورغم الاختصاصات المتعددة التي أحيطت بالغرف المهنية ظل دور الغرف محدود، ولم يسمح لها بالمشاركة فعليا، وبفعالية في النهوض بالاقتصاد الوطني، وهذا ما تؤكده المتغيرات السياسية والاقتصادية التي نعيشها اليوم، والتي تلزمنا بالتأمل وإعادة النظر أو مراجعة سياستنا الاقتصادية، وذلك بإنعاش الممارسة داخل الغرف المهنية لإبراز دورها في التطور، هذا الدور الذي ينبغي أن يفهم من منطلق وطني، فنحن بصدد الحديث عن مؤسسات تمثيلية منتخبة طبقا

لمقتضيات الدستور المغربي، وعليها أن تتحمل مسؤوليتها كاملة في تأكيد دورها أو تواجدها في النماء الاقتصادي والاجتماعي، وفي تحديث القطاع الخاص، وتوجيه المشاريع والقوانين، وتوجيه السياسات الاقتصادية المتعلقة بجميع الميادين، لأنها تمثل فئة أو شريحة من أنشط شرائح المجتمع المغربي، التي يعول عليها في بناء الاقتصاد.

باختصار تأسست الغرف، وتغيرت، وتبنت الوزارة مشاريع لإخراج هذه الغرف من الدور الاستشاري الكلاسيكي إلى دور تقريري، دور يمكنها من الانخراط في مسلسل التنمية المستدامة، المؤشر الأكيد لازدهار البلاد.

نسائلكم السيد الوزير، ما مآل هاذ القوانين، وهذه المشاريع؟ وما مآل الصندوق الخاص، الذي أحدث في أوائل سنة 2009 لدفع انطلاق المشاريع الاستثمارية التي تستجيب لشروط المردودية الاقتصادية المتوسطة والطويلة المدى؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد وزير التشغيل والتكوين المهني للإجابة عن السؤال بالنيابة.

السيد جمال أغماني وزير التشغيل والتكوين المهني:

نيابة عن زميلي وزير التجارة والصناعة، يشرفني أن أجيب عن سؤالكم الذي نعتبره مهم من خلال كذلك التقديم ديال السؤال اللي قدمتو السيد المستشار المحترم، حول الدور والأهمية الدستورية لغرف التجارة والصناعة والخدمات، وكذلك غرف الفلاحة.

في هذا الصدد يجب الإشارة أن وزارة التجارة والصناعة سبق لها أن أعدت مشروع تعديل القانون، ومن بين ما كانت تستهدف من هذا المشروع منح الغرف مثلا حق إحداث وتدبير المنشآت ذات النفع الاقتصادي أي ما تكلمتم عليه من إعطائها واحد الدور، انتقال من الاستشارة إلى واحد الدور أكثر حيوية انطلاقا من الاختصاصات الموكولة إليها أو المهام اللي مطروحة على غرف التجارة والصناعة، كذلك مواكبة كل المشاريع الآن التي يجري إحداثها في عدد من الأقاليم والجهات، وكذلك لتحديث النسيج الاقتصادي الوطني.

كذلك كانت هناك منهجية اللي تم بها إعداد هاذ المشروع، لكن جاء هناك مقترح قانون اللي تقدمت به إحدى الفرق المحترمة داخل مجلسكم الموقر، وشرع في مناقشته، أي فريق التجمع الوطني للأحرار الذي تقدم بمقترح قانون فارتأى نظر هذه الوزارة إعطاء الأسبقية لمناقشة مقترح القانون الذي شرعت فيه اللجنة المختصة بمجلسكم، أي لجنة القطاعات الإنتاجية بمجلس النواب عفوا في مناقشة هاذ المقترح، وجاءت الانتخابات الأخيرة فلم يكتب له أن يخرج هاذ النص.

فنتمنى أنه اللجنة المختصة تبادر، والوزارة رهن إشارة هذه اللجنة من أجل تلقيح هاذ مشروع القانون، وكذلك المساهمة في إخراجه باش يجاوب على الانتظارات اللي عبرتم عليها اليوم.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد خالد برقية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا لمعالي الوزير، وهو أحسن تمثيل بالنسبة لوزير التجارة، هنيئا لك، إلا أنه بعد تدخل رفيقي وصديقي بالنسبة لهذا الموضوع، وما أتيتم به من جواب، نلاحظ أن الغرف لازالت صورية، وبكل صراحة، لم تكن لها إمكانيات مادية ولا دور فعال بالنسبة بجانب المستثمرين، علما بأنه في إطار اللاتمركز، كان على الحكومة وعلى الأقل أن تجعل رهن إشارة هذه المؤسسات أطر من أعلى مستوى لتلعب دور مكاتب دراسات بجانب المستثمرين.

يبدو أنه قدم مشروع قانون إلى الأمانة العامة للحكومة، وأنتم أتيتم بأنه هناك مشروع بطبيعة الحال ونصفق له، وهو مشروع حزب التجمع الوطني للأحرار، فلابد أن يكون نقاش مع المعنيين بالأمر، حتى تكون هناك إجابة لمتطلبات الغرف التجارية، لأنه وبكل صراحة هي مؤسسة حقيقية، تلعب دور أساسي بجانب المستثمرين، فلابد أن يكون نقاش، رغم أنه كانت مناظرة ثانية بالنسبة للغرف، تحت رئاسة السيد الوزير الأول، وتحت الرئاسة الشرفية لجلالة الملك، غير أنه التوصيات التي صدرت لم تطبق لحد الآن.

فلهذا لا بد لربح الوقت أن نرجع إلى الغرف المعنية بالأمر، وأن تكون مناقشة مع المعنيين بالأمر لتحقيق مشروع متكامل بالنسبة للغرف، ولكن في البداية على الحكومة أن تجعل رهن إشارة الغرف، أضعف الإيمان الأطر الموجودة في مختلف الوزارات، والتي لا تقوم بأي دور.

شكرا لمعالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد المستشار المحترم.

اللي نبغي نأكد عليه باسم زميلي وزير التجارة والصناعة، أن كما جاء في جوابنا أن كاين هناك مشروع تعديل القانون المنظم لدى غرف التجارة والصناعة، والحكومة ارتأت لما كان هناك اقتراح مقترح قانون، أعطينا الأسبقية لمناقشة مقترح القانون، الآن المبادرة هي بيد المؤسسة التشريعية، بطبيعة الحال المؤسسات التشريعية، وخصوصا في مجلسكم مجلس المستشارين، فيها ممثلي الغرف بكل أصنافها، وغادي تكون مناسبة لإنضاج هذا القانون اللي يكون في جانب طموحات النسيج الاقتصادي اللي كتمثلو الغرف اللي ذكر السيد المستشار سابقا كيمثل تقريبا واحد 80% ديال النسيج الاقتصادي الوطني.

اللي نبغي نأكدو عليه، وهنا وحا غادي نخرج شوية على الجواب ديال زميلي أحمد الشامي، نحن مثلا على مستوى المؤسسات التمثيلية، سواء الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، سواء التمثيليات حتى أرباب العمل في منظمات العمل العربية أو منظمة العمل الدولية، أو حتى في بعض جولات الحوار الاجتماعي، ممثلي الغرف كيكونوا حاضرين وكيدليو بوجهة نظرهم، وأنا متفق معك بضرورة الدعم ديال التمثيلية ديالهم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الموالي موجه أيضا إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة، حول إنشاء منطقة حرة بالناظور، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الرحموني، العربي خربوش، عبد اللطيف أوعمو، عبد الرحيم الزمزمي، جناح عبد العزيز، لحسن أكوجكال، محمد الزعيم، حسن الغزوي، عبد المولى حمري، محمد عذاب الزغاري، أحمد حاجي، فاروق شهير، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد أحمد الرحموني:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

وجهنا إليكم هذا السؤال المتعلق بإنشاء منطقة حرة بالناظور خلال الدورة التشريعية السابقة، وقد وقعت تطورات مهمة بعد توجيهنا لهذا السؤال المرتبط بهذا الموضوع، فخلال الزيارة الملكية الأخيرة للمنطقة أعطى جلالة الملك انطلاقة إنجاز مشاريع كبرى، ومنها إنشاء ميناء جديد، يشبه ميناء طنجة المتوسطي من حيث الأهمية الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، هذا المعطى الجديد يجعل من إنشاء منطقة حرة في محيط الميناء الجديد أمرا ضروريا، بل وجزء من هذا المشروع الكبير.

فكما تعلمون، السيد الوزير، فإن إقليم الناظور، والريف عموما، عاش على مداخيل استثنائية منذ عقود، وهي مداخيل تتجه نحو التناقص، سواء تعلق الأمر بمساهمات المهاجرين إلى الخارج، أو التهريب المعاشي، الذي تعيش منه آلاف العائلات بالمنطقة، فدخول اتفاقية التجارية العالمية حيز التنفيذ في السنوات القليلة المقبلة سيجعل هذا النشاط غير ذي جدوى، مما يفرض نشاطا اقتصاديا بديلا، قادرا على تعويض الموارد الاستثنائية، وتشغيل عشرات الآلاف الذين يقتاتون من التهريب المعاشي حاليا، وما يرتبط به من نشاط تجاري.

ويعتبر إنشاء منطقة حرة قادرة على جلب استثمارات منتجة، والخالقة لمناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة، إحدى العناصر التي يمكن إدراجها ضمن إستراتيجية اقتصادية جديدة للإقليم وللمنطقة، والتي ينبغي أن تعتمد على نشاط منتج والخالق لمناصب الشغل، وبالتالي فإن للمنطقة حرة مردود اقتصادي، وكذلك نتائج اجتماعية، لكن لهذا المشروع كذلك أبعادا أخرى ذات طبيعة سياسية، ولها علاقة بإنهاء الاحتلال الإسباني لمدينة مليلية.

إن منطقة الناظور أصبحت الآن تتوفر على شروط ضرورية لإقلاع اقتصادي، منها وجود ميناء لائق ومطار وربط بالسكك الحديدية، وسينضاف لذلك ميناء الناظور غرب المتوسط، وبإمكان وجود منطقة حرة، ومناطق للخدمات المحولة، للمساهمة في هذا الإقلاع الذي لا يحتمل مزيدا من التأجيل.

نسائل معاليكم عن مصير مشروع المنطقة الحرة بالناظور، وعن موقعها بعد إنجاز مشروع الميناء الجديد؟ وعن العناصر الأخرى الكفيلة بتنمية اقتصادية على أسس جديدة؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير التشغيل والتكوين المهني للإجابة على هذا السؤال بالنيابة.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

في البداية لابد من الإشارة، السيد المستشار، المعطيات اللي قدمتو جعلت السلطات العمومية بصفة عامة كتعطي واحد الاهتمام خاص، تعلق الأمر بالجانب السياسي، تعلق الأمر كذلك بفك العزلة على الجهة الشرقية ككل، وبالتالي في السنوات الأخيرة يمكن نقول بأنه هاذ المنطقة الشرقية ديال المغرب عرفت عدة مشاريع جد مهمة، تعلق الأمر ببداية محطة سياحية ديال السعيدية، واللي غادي يكون لها بطبيعة الحال الأثر، تعلق الأمر بالجانب الصناعي اللي تكلمتو عليه.

في هذا الصدد يمكن نذكر أن التوقعات من خلال الفضاءات المهيكلة التي سيتم إحداثها على مستوى منطقة الناظور بالأساس، تبلغ الإجمالي لاستثمارات الدولة فيها ما يناهز 28.7 مليار درهم، على أساس هناك ستحدث ما يناهز 71000 منصب شغل جديدة، وهناك الآن هاذ التكلفة المالية هي كتهم إنجاز عدة مشاريع، المشروع الأول يتعلق بإنجاز الشطر الأول من الحظيرة الصناعية لسلوان، وبطبيعة الحال قلت بأنه سؤال كان قديم، وبالتالي كاين واحد المجموعة من المشاريع التي دخلت حيز التنفيذ، واللي اشرف عليها جلالة الملك الله ينصرو في المدة الأخيرة بالمنطقة ديالكم على مساحة إجمالية تقدر ب 140 هكتار، واللي أعطيت الانطلاقة ديالو في يوليوز 2008، المشروع الثاني يهم المنطقة اللوجيستيكية بميناء بني أنصار بالناظور على مساحة 20 هكتار، والذي يرتقب الشروع في إنجازه في الشطر الثاني من سنة 2009.

كذلك أعطى جلالة الملك يوم 2 يوليوز 2009 تعليماته من أجل الإنجاز التدريجي بالناظور لمركب مندمج مينائي، صناعي، طاقي، وتجاري تحت إسم الناظور غرب المتوسط، بطبيعة الحال يوازي ميناء طنجة المتوسط في العديد من المهام التي ستعطى لهذا الميناء، اللي غادي يخلق دينامية جد مهمة للمنطقة الشرقية ككل، وللمغرب في علاقته وتموقعه الجديد.

كذلك اليوم يجري الاشتغال على تخصيص الأوعية العقارية اللازمة، والإجراءات التنظيمية الضرورية التي يجب اتخاذها لإنشاء هذا المشروع في شكل منطقة حرة للتصدير، وإحداث الشركة المسيرة لها، أي هناك اليوم عمل من أجل تعبئة العقار والتصفية ديالو، وهي عملية -لابد غادي تكونوا كتشاطرونا الرأي- جد صعبة من ناحية تعبئة العقار، ولكن كل الإمكانيات اليوم متوفرة من أجل تعبئة العقار الضروري، وإحداث الشركة اللي غادي تسير إحداث هاد المنطقة الحرة للتصدير.

شكرا السيد النائب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد أحمد الرحموني:

شكرا لكم السيد الوزير على جوابكم، وعلى ما قدمتموه من توضيحات بخصوص موضوع إنشاء منطقة حرة بالناظور، ونحن نسجل تجاوبكم مع مطامح سكان هذه المنطقة، ووعيكم بأهمية هذا المشروع وتأثيراته الأكيدة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية بمنطقة الريف.

فعلا، السيد الوزير، هاد المشروع كان مبرمجا منذ سنوات عديدة، وسمعنا عن وجوده، وأملنا أن يتم الشروع في الإنجاز الفعلي في أقرب الآجال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب، إذن مكاينش.

ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع التشغيل والتكوين المهني، السؤال الآني الأول موجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني حول التشغيل في ظل الأزمة العالمية، للمستشارين المحترمين السادة: زبيدة بوعياد، أبوبكر عبيد، لطيفة الزيواني، حفيظ وشاك، امبارك النفاوي، محمد نقاذ، مولود السقوقع، مولاي الحسن طالب، المختار صواب، حماني أمحزون، الجيلالي الصبيحي، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد حماني أمحزون:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم، لقد نبهنا إلى الأزمة العالمية ستؤثر لا محالة على الاقتصاد الوطني، وبالتالي على وثيرة التشغيل، التي نعتبرها أساسية لتحقيق التوازنات الاجتماعية التي نطمح إلى تحقيقها، ولقد اتضح جليا أن آثار الأزمة الاقتصادية العالمية بدأت تصل إلى درجات كبيرة في التأثير على وثيرة التشغيل ببلادنا.

وعليه فإننا نتساءل السيد الوزير عن تقديراتكم بالنسبة لتأثير التشغيل ببلادنا بهذه الأزمة، وما هي المجهودات والإجراءات التي تبذلونها من أجل الحد من هذا التأثير؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على السؤال.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا للسادة المستشارين والسيدة المستشارة في الفريق الاشتراكي على طرحهم هذا السؤال.

اللي نبغيو نأكدو عليه في البداية، هو أن الأثر ديال الأزمة الاقتصادية العالمية مست قطاعات عديدة في الاقتصاد الوطني، خصوصا تلك المصدرة، وعلى رأسها قطاع النسيج، الجلد، صناعة أجزاء السيارات، الإلكترونيك، وكذلك جانب آخر التحويلات ديال الجالية المغربية المقيمة بالخارج، بطبيعة الحال لابد أن هذه المنشآت الاقتصادية كتعامل مع العديد من العملاء داخل المغرب، اللي غادي تمسهم الأثر.

الإجراءات اللي خدات الحكومة، واللي اليوم تجدات، نبغي نأكد عليها، أنه كانت هناك استشارة مع المركزيات النقابية قبل البداية ديال بروز الأزمة، وأرباب العمل، ثم كلل هذا العمل بالتوقيع على واحد الاتفاقية ما بين الدولة وما بين أرباب العمل والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعديد من القطاعات المتدخلة والمجموعة المهنية للأبناك.

ما يهمنا في هذا الجانب، إضافة للدعم الذي خصص في الشق المتعلق بالمالي إلى غير ذلك، وهذا إشكال يجب توضيحه في نص الاتفاق الذي تم التوقيع عليه، حرصت الحكومة أن المقاولات التي ستستفيد، من الضروري أن تكون محترمة لتصريحاتها بأجرائها، وأن تكون في وضعية سليمة مع الضمان الاجتماعي، وكذلك مع الضرائب، وألا يتجاوز عدد، إذا بغينا نسميوه تخفيض عدد العمال 5% من المصرح بهم.

هاذ الإجراء الأول مكن إلى حدود، حسب المعطيات اللي عندي، 358 مقاولة اللي استفادت منه، أي تحمل الدولة 100% من نسبة الاشتراكات داخل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لفائدة الأجراء، على أساس كذلك أنه تبقى الحقوق الاجتماعية للأجراء، بغلاف مالي 270 مليون درهم، بطبيعة الحال لازال يتضاعف لأنه توقعت الاتفاقية هاذي ستة أشهر الأولى وجددت.

إجراء ثاني قمنا به في قطاع التكوين المهني، وهو بالنسبة للمقاولات المتضررة اللي عرفت تقليص ساعات العمل إلى غير ذلك، قلنا بأن هذه المرحلة ديال التقليص الشركات كتبغي تحافظ على مواردها البشرية، ولكن ما عندهاش إمكانيات، اقترحنا برنامج كذلك ديال التكوين المستمر، اليوم استفادت منه 81 مقاولة ب 18000 أجير وأجيرة، كنتحملو كل المصاريف ديال التكوين والتكوين المستمر بالنسبة لجميع فئات الأجراء.

المؤشرات كذلك اللي عندنا، ويمكن نخبركم وغادي نخرج من هذا الاجتماع، وغدا عندنا لجنة اليقظة الإستراتيجية لمعرفة آخر تطورات سوق الشغل، وهي نقطة مسجلة في جدول أعمال لجنة اليقظة الإستراتيجية، ونجري في وزارة التشغيل قياس عدد التسريحات التي تمت، إما تقليص ساعات العمل، عندنا مشكل في المقاولات اللي عندها صعوبات قديمة مع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو مع الضرائب، بالتالي لا تستفيد من هذا الإجراء اليوم ديال دعم الدولة بمكوناته الثلاث.

لكن بالرغم من ذلك يمكن نسجلو بإيجاب أن رغم تأثير الأزمة واحد المجموعة من المشاريع الهيكلية في المغرب اليوم بدأت كتنطلق، هاد الأسبوع انطلق إحداث أو بناء مشروع رونو المتوسط ميناء طنجة، وجد هام، و قبل يومين المحطة الثانية ديال مازاكان ب

1200 منصب شغل، وهنا في هذا الجانب يمكن نقول حتى المشاريع المهيكلة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد حماني أمحزون:

شكرا السيد الوزير.

هو رغم التدابير، إلى نتكلمو على قطاع النسيج بالخصوص، نشوفو التأثير على جهة الرباط سلا-زمور-زعير، كنشوفو في هاذ الشهور الأخيرة ثمان شركات اللي سدوا، بغض النظر على شركة أطلانتيك اللي الجرائد كيكتبوا عليها، 6500 منصب شغل.

التدابير لا تلائم الحالة الصعبة اللي فيها شركات النسيج بالخصوص في هذه الجهة، بالخصوص الشركات اللي كتعامل مع السوق الانجليزي، لأنه كما تعلمون الجنيه الإسترليني نقص من 17 درهم ل 12.5 درهم في هاد السيمانة هاذي، ما يمكنش للشركات يمشيو مع هذا الإطار، خص وسائل استعجالية باش نحدو من هاد التقليص ديال وسائل الشغل، وبالخصوص أنه كنلاحظو في هذه الأسابيع الأخيرة والأشهر الأخيرة تفشي ظاهرة (les aggressions)، بالأخص في مدينة سلا وفي مدينة تمارة اللي تابعة للشوماج اللي كاين في هاذ المدن.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس على إتاحة الفرصة لتعقيب قصير، أنا كنأكد ما قاله السيد المستشار لأن الوضعية اللي كاينة بجهة الرباط سلا-زمور-زعير ، كما قلتم، كتعيش وضعية خاصة لتعاملها مع سوق واحد تقريبا، لأنه سجلنا في لجنة اليقظة الإستراتيجية، انطلاقا من مؤشرات قطاع النسيج عرف واحد التحسن في الثلاثة أشهر الأخيرة، ما عدا قطاع الإلكترونيك، كذلك قطاع صناعة السيارات عرف واحد التحسن في الصادرات ديالو.

الجهة الرباط نظرا لارتباطها بواحد الشكل قوي مع السوق الإنجليزية كتأثر للأسف بتأثير ديال العملة الإنجليزية، اللي كما قلتم السيد المستشار عرفت واحد الانزلاق من جديد، واللي كيأدي إلى صعوبات ديال المقاولات.

الإجراءات اللي يمكن تاخذها الحكومة، لابد من تدارسها داخل لجنة اليقظة الإستراتيجية، اللي كتجتمع بحضور كل الشركاء، أي كل المهنيين، وكذا إلى غير ذلك، وكيتم دراسة المؤشرات المتوفرة في هاد الجانب.

بطبيعة الحال الجمعية ديال النسيج والألبسة بالجهة، وكما قلتم السيد المستشار مرارا، طالبت بواحد الإجراءات استثنائية بالنسبة لجهة الرباط سلا، اللي كتشكل واحد العمود أساسي في مجال التشغيل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤالان المواليان يتناولان موضوع شروط الأمن والسلامة في العمل، ونظرا لوحدة الموضوع أستأذن المجلس الموقر بعرضهما معا، وبعد ذلك نعطي الكلمة للسيد الوزير للإجابة عنهما.

السؤال الآني الأول في الموضوع حول توفير شروط الصحة والسلامة في العمل، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد العاطفي، عبد المالك أفرياط، عبد الحميد فاتحي، عبد السلام خيرات، محمد الهبطي، عبد الرحيم الرماح، محمد لشكر، محمد دعيدعة، حسن أكليم، حسن القاسمي، العربي حبشي، الصادق الرغيوي، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد عبد الرحيم الرماح:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

طبعا كما أشار السيد الرئيس، الموضوع ديال السؤال ديالنا باسم الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية حول توفير شروط الصحة والسلامة في العمل.

لذلك، السيد الوزير، من موقعكم يعني الوزاري، وكذلك من موقعكم باعتباركم رئيس ديال المجلس ديال طب الشغل وبطبيعة الحال

الوقاية من المخاطر المهنية، سؤالنا هو أشنو هو البرنامج ديالكم لتوفير شروط السلامة والصحة؟

السيد الوزير، أنتم فقط رغم الجهود اللي وقعت في السنوات الأخيرة مازال ما كتوفر الوزارة ديالكم على 15 طبيب مكلفون بتفتيش الشغل، بطبيعة الحال كيتطلب الرفع من العدد.

كذلك كتوفروا رغم المجهودات كذلك اللي تبذلات على عدد المهندسين المكلفين بالسلامة والصحة، واللي هما 25، واللي خضعوا لواحد التكوين لمدة ستة أشهر قامت به الوزارة ديالكم.

كذلك، السيد الوزير، كاين نقص كبير بالنسبة لجهاز التفتيش، خاصة في وسائل النقل، بطبيعة الحال المفتشين كيوجدوا صعوبات كبيرة باش يتنقلوا، باش يغطيو الرقع الشاسعة ديال المقاولات، علما بأنه كما تعلمون، السيد الوزير، الثقافة السائدة لدى جل المقاولات أن ما كاينش اهتمام بالسلامة والصحة كثقافة، هاد الشي كتعرفوه، يعني كتلقى في بعض الأحيان مكاينش حتى هاديك أبسط الأشياء من التهوية والماء إلخ من القضايا البسيطة جدا.

السيد الوزير، رغم المجهودات اللي تبذلات في السنوات الأخيرة من بعد الأحداث المؤلمة ديال روزامور، كاينة لجن مشتركة تشتغل، الوزارة ديالكم باشتراك بطبيعة الحال مع السلطات ومع القطاعات المعنية، كذلك كاين مجهود كيدار الآن لمواجهة الفيروس ديال الأنفلونزا، لكن رغم ذلك المطلوب، السيد الوزير، هو توفير الإمكانيات اللي تكون في مستوى المهام اللي مطروحة، ماشي ما هو ظرفي، ما هو ظرفي كيتبذل مجهود الآن، ولكن المطلوب الآن السيد الوزير باش يكون جهاز تفتيش الشغل عندو كل الوسائل اللي تجعلو ينجز هاد المهام.

كذلك خص يكون عمل تحسيسي لإشعار المعنيين بالأمر باش يهتموا بالمجال ديال السلامة والصحة، نظرا كيف قلت للثقافة السائدة اللي من طبيعة الحال يجب مجهود كبير من أجل توفير الوسائل من جهتكم، وكذلك من أجل التوعية، ومن أجل كذلك باش تصبح المقاولات والمؤسسات ديالنا بصفة عامة وأوراش العمل في المستوى المطلوب وفق المواصفات بطبيعة الحال المطلوبة، واللي بطبيعة الحال سيعود إليها أخي عبد المالك في التعقيب.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الثاني في نفس الموضوع حول احترام معايير الأمن والسلامة الصحية داخل الوحدات الصناعية، للمستشارين المحترمين السادة: عبد العزيز العزابي، خديجة الزومي، كافي الشراط، النعم ميارة، عبد السلام اللبار، الطيب الموساوي، سيدي محمد ولد الرشيد، اعمر حداد بابا، علي قيوح، سعيد كرم، أحمد بومكوك، عبد العالي الحسيسن، محمد نصيري، خليد الإبراهيمي، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد عبد العزيز عزابي:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

خضع النسيج الاقتصادي منذ السبعينات للعديد من التغييرات على المستوى الاقتصادي والمالي والاجتماعي، ساهمت في ميلاد حركية اجتماعية واقتصادية جديدة، والتطور الذي شهده النسيج الاقتصادي خلال هذه الفترة يعد ثمرة عدة سياسات وبرامج تم إعدادها من خلال توجه وطني عام للبحث عن التوازنات الأساسية بين العرض والطلب في جميع الأسواق والقطاعات والأنشطة، وكذا بإيعاز من المحيط الدولي الذي خضع لتغيير مستمر تطبعه العولمة الاقتصادية وشمولية الأسواق والمبادلات.

لكن وللأسف الشديد، ورغم هذه الحركية الوطنية والدولية لا زالت تعرف مجموعة من الوحدات الصناعية حوادث وحرائق مؤلمة نتيجة عدم احترام بعض أرباب المصانع والمعامل لمعايير الأمن والسلامة الصحية للعمال لتامين سلامتهم والحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي للحيلولة دون العبث بها، لأن أهمية الوقاية الصحية وبيئة العمل وسلامة الآلات واستثماراتها بالشكل الأمثل، وأهمية الشعور بالمسؤولية من قبل الجميع، وما يساهم بشكل فعلي في الإنتاج والمردودية، وبالتالي تنمية الاقتصاد الوطني.

لذا، فالوحدات الصناعية ملزمة بتوفير أوعية خاصة للنفايات والتشديد على تنظيف أقسام المصانع، وعدم السماح بتراكم الغبار، وتوفير أماكن خاصة لتناول الطعام والشراب والتدخين وغير ذلك، وإعداد غرف خاصة للإسعافات الأولية الموجودة فيها أدوية، ووجود

احتياطات خاصة لمكافحة الحريق وغيرها من وسائل ضرورية يجب توفرها داخل هذه الوحدات الصناعية.

لذا نسائكم السيد الوزير ما هي التدابير الوقائية المعتمدة من طرف وزارتكم لضبط المخالفين وحماية الأجراء من التعرض لحوادث الشغل الخطيرة التي قد تكون لها نتائج وخيمة على كافة المستويات.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير الشغل والتكوين المهني للجواب على السؤالين المتعلقين بشروط الأمن والسلامة في العمل.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية لابد من الإشارة والتأكيد، وكذلك الشكر الموصول إلى الفريق الفيدرالي والفريق الاستقلالي على طرحهم هذا السؤال لأؤكد أن المغرب غدا واليوم من أهم التحديات التي أمامه وأهم التحديات المطرحة لكافة الشركاء يا مقاولات، يا مركزيات نقابية يا كسلطات عمومية متدخلة في مجال الصحة والسلامة المهنية، وباقي القطاعات هو موضوع الصحة والسلامة المهنية في ميدان الشغل.

أكيد كانت لنا العلاقات المهنية للشغل حتى هي مهمة، ولكن المكون الأساسي بالنسبة لي شخصيا اللي كنعتبرو لأنه اللي أساسي هو الحفاظ على السلامة المهنية والصحية.

في هذا الصدد يجب التذكير بالأمر اللي كان صدرو جلالة الملك على إثر الحريق المأساوي ديال روزامور، واللي تشكلت على ضوئه لجنة وزارية، ينسق عملها زميلنا وزير التجارة والصناعة بعضوية كل الوزارات المعنية، من أجل دراسة وإعداد مخطط وطني مندمج، وأقول مندمج، لأن المسؤولية فيها تدخلات متعددة من أجل الصحة والسلامة المهنية.

أكيد الجيل الجديد من المناطق الصناعية التي تحدث اليوم أو التي ستحدث غدا ستكون متوفرة فيها كل الشروط ديال الوقاية والصحة والسلامة المهنية، الإشكال ديالنا هو الجيل القديم من الأحياء الصناعية، ومن بعض الوحدات الإنتاجية.

في هذا الصدد على مستوى اللجنة الوزارية بعد واحد الاشتغال مكثف تم الخروج بخلاصات أساسية، يمكن هادي أول مناسبة تتاح لنا باش نذكروها أمام مجلسكم الموقر، ونحيط الرأي العام بها.

أولا، على مستوى التشريع، شرعت هذه اللجنة في الاشتغال خلال الأسبوع الماضي برئاسة أسندت لوزارة التشغيل والتكوين المهني ترأس أشغال هذه اللجنة .

إعداد مشروع قانون إطار متعلق بالصحة والسلامة المهنية، المفروض أننا عندنا واحد التشدد، ونقولها بكل اسميتو، وأن بعض المراسيم أو القوانين اللي كترجع لواحد السنوات لا تواكب -كما قال السيد المستشار- التحولات اللي عرفها النسيج الاقتصادي.

جانب آخر من الجوانب ديال التحسيس، ديال إلى غير ذلك، تم اتخاذ عدة إجراءات في المدة الأخيرة: تسريع وثيرة النصوص القانونية اللي مكانتش صادرة، مثلا على مستوى وزارة التشغيل تمكنا في المدة الأخيرة من إصدار قرار وجوج مراسيم كتعلق بتطبيق مدونة الشغل في الجانب ديال الصحة والسلامة المهنية، ونشرهم في الجريدة الرسمية، والشروع في العمل بهم.

جانب آخر جد مهم، وهو إحداث معهد وطني خاص للسلامة والصحة المهنية، غادي يكون تحت إشراف السيد الوزير الأول.

جوانب أخرى كتعلق، منطولش عليكم فيها، في الجانب اللي ذكر السيد المستشار من الفريق الفيدرالي، نحن نراهن في وزارة التشغيل والتكوين المهني، أكيد كانت هناك انتخابات مهنية لمندوبي الأجراء جد مهمة، كتفرز الخريطة النقابية، لكن المهم بالنسبة لنا كان، واليوم نؤكدها أمامكم هو الرهان أن تكون مقدمة لاستكمال تشريع الشغل داخل المقاولات، واستكمال تشريع الشغل يمر كذلك بلجان الصحة والسلامة المهنية.

وفي هذا الصدد من خلال المعطيات اللي كنتوفرو عليها، استطعنا في الانتخابات المهنية لأول مرة الأخيرة سنة 2003 كان فقط عندنا 4729 مقاولة اللي نظمت هذه الانتخابات، إلى تكلمنا على عدد لجان الصحة والسلامة المهنية داخل المقاولات غادي نلقاوهم محدودين، لأنه القانون يلزم المؤسسات التي تشغل 50 أجير فما فوق، اليوم وصلنا آخر الانتخابات إلى 10186 مؤسسة أجرت الانتخابات، أي بمعدل 115% مضاعفة، بفضل واحد الجهد الذي بذل، خاصة بهاذ، وكذلك ب 636 في قطاع الفلاحة اللي مانساوهش، لأن كاين المنشآت الصناعية، وكاين الفلاحة كذلك فيها إشكاليات: استعمال الأسمدة، استعمال بعض المبيدات إلى غير ذلك من الأشياء.

كنراهنو على هاذ النتائج ديال الانتخابات، وفي هذا الصدد وجهنا مذكرة هذا واحد الشهر إلى مندوبي وزارة التشغيل، إلى الاتحاد العام لمقاولات المغرب، إلى جامعة غرف التجارة والصناعة، إلى المركزيات النقابية، من أجل تعبئة الجميع نحو جانب إحداث هاذ لجان الصحة والسلامة، يعني اللي مكتكلف حتى شي حاجة للمقاولات.

في جانب تعزيز أدوات وزارة التشغيل ذكرتو، أنا يمكن نشاطركم الرأي من ناحية الموارد البشرية إلى غير ذلك، ولكن هذا ما يمنعش أننا بالموارد البشرية اللي موضوعة رهن إشارتنا، وذكرتوها، لقينا واحد مجموعة المهندسين جالسين في وزارة التشغيل ما خدامينش، ماشي ما خدامينش نقول ما خدامينش؟ خدامين في (le service central) في الوقت المردودية ديالهم كيخصهم يكونوا -أي في المصالح المركزية عفوا- في الوقت كان دورهم كان خص يكونوا في المندوبيات ديال التشغيل، قمنا بالفعل بتكوين أول فوج مهندسي الصحة والسلامة المهنية تكون من 24 مهندس، واللي تم تعينهم في مختلف المندوبيات، والفوج الثاني سيتكون من 12 مهندس، اللي غادي يعززوا هاذ الفرق اللي كتصبح متعددة، فيها طبيب الشغل، ولكن في مجال طب الشغل صرحت لكم لحد الآن باقيين كنديرو الإعلانات باش نعززو الطاقم ديال طب الشغل داخل الوزارة، وملقيناش أطباء اللي يرغبوا يلتحقوا بالوظيفة العمومية في مجال طب الشغل، لحد الآن باقي عندي أربعة مناصب وظيفية شاغرة، رغم ثلاث مرات وحنا كنشرو هاد الإعلان.

منذكرش لأنه لأول مرة يمكن نقول وصلنا لإعداد دليل منهجي بالنسبة للتكوين ديال جهاز تفتيش الشغل، أول مرة كنتوفرو على واحد الدليل منهجي في مجال تفتيش الشغل، وفي الصحة والسلامة المهنية.

كذلك نظمنا العديد من المنتديات بدعم بطبيعة الحال في إطار التعاون مع هولندا في مجال الصحة والسلامة المهنية، وآخر عمل قمنا به هو الحملة المشتركة مع وزارة الصحة، وكذلك مع المركزيات النقابية، ومع الاتحاد العام لمقاولات المغرب وغرف الصناعة والتجارة، حول مواجهة وباء الأنفلونزا (H1N1).

صعيب نذكر كل الإجراءات اللي تقالت، لكن نؤكد أن المسؤولية هي مسؤولية مشتركة، بطبيعة الحال اللجنة الوزارية اللي كتشتغل اليوم بشكل مندمج، فيها وزارة الداخلية، فيها وزارة الصحة، الوقاية المدنية، فيها كل المتدخلين المعنيين: وزارة التجارة والصناعة كما ذكرت، وزارة التجهيز، وزارة السكنى، إلى غير ذلك، كل ما يتعلق بالتدابير ديال إحداث، ديال المراقبة، ديال الرخص سيتم ضبطها أكثر، انطلاقا من التوصيات اللي خرجت بها اللجنة الوزارية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لأحد المتدخلين للتعقيب.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدان الوزيران،

السيدتان والسادة المستشارون،

أعتقد في البداية أريد أن أذكر أن كلنا ينشد دولة القانون، أي يجب إعمال القانون في إطار دولة القانون، لأنه ماشي دولة ديال الحق والقانون مكيناش هاد المسألة ديال دولة الحق والقانون، كاينة الدولة ديال القانون، وعندما يتم احترام القانون فيتم طبعا ضمان حقوق المواطنين.

مسألة أخرى أريد أن أذكر بها، وهي أن هناك مدونة للشغل تم التوافق عليها من طرف جميع الفرقاء، وأكثر من هذا أريد أن أذكر أيضا أن المغرب عضو في المنظمة الدولية للشغل، ودستور المنظمة الدولية للشغل في مادته الثانية ينص على أن جميع الدول الأعضاء في هذا المنتظم الدولي، الذي يعتبر من حيث الأهمية في الدرجة الثانية بعد هيئة الأمم المتحدة، جميع الدول ملزمة باحترام كل المواثيق المنصوص عليها من طرف هذا المنتظم، والمغرب في ديباجة دستوره ينص على أن المغرب يلتزم باحترام الحريات وحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا.

هناك العديد من الاتفاقيات الدولية، كاين الاتفاقية 155، التي تنص على ضرورة وضع سياسة وطنية صحية في مجال الصحة والسلامة بتشاور مع الهيئات النقابية الأكثر تمثيلية، ملي كنقولو واحد السياسة وطنية، طبعا هاد الشي كيدخل في إطار احترام مبدأ الثلاثية (le tripartisme) أي الدولة تتحمل المسؤولية، أرباب العمل يتحملون المسؤولية، وأيضا المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية.

وفي الدول أيضا التي تحترم عمالها فغادي نمشيو لفرنسا، نمشيو لإسبانيا، فواحد العامل إلى ما كانش تيعرف الطبيعة ديال مكونات

ديال واحد المادة من حيث مستوى خطورتها على صحة هذا الأجير، فالقانون يعطيه الحق في أن يرفض استعمال هاته المادة، وحتى إن كان يعرف مستوى خطورتها على صحته، فإذا لم توفر له شروط الوقاية والصحة، لأن الآن حنا كنعرفو واحد العديد ديال العمال كيشتغلوا في واحد الشركات، هاديك الآلة كيخدم فيها، كتنوض لو الصداع في أذنيه، وكاين معايير دولية (de ce qu'on appelle les décibels, il faut mesurer les décibels de manière à) هذاك السيد ما يأثرش له ذاك الشي على السمع ديالو مستقبلا، أكثر من هذا الآن كاين (le plan)،كاين اتفاقيات اللي كتعلق بالسرطان المهني، الحرير الصخري (l'amiante)اللي كيستعمل في واحد، واللي حتى المواطنين كيجهلوه، إلى خدينا غير هذاك دبما سقف راه كان كيتصاوب ب (l'amiante)، واحد الزليج كيتصاوب ب (l'amiante)، والزليج خطير على صحة لا الأجير، وهو محظور دوليا، الآن راه كاين ناس كتبحث على مواد أخرى بديلة.

لذلك، فأنا أعتقد، كيف قلتو، هادي مسؤولية الجميع لا حكومة ولا أرباب العمل، ولكن راه هاذ المسألة لا ديال الصحة والسلامة، هي مسألة أساسية، وكيخص تفعيل المجلس الأعلى لطب الشغل، تفعيل راه كاين دول أخرى فيها مؤسسات مختصة، ويعتد بالتقارير اللي كتدير، إلى اخذينا غير إسبانيا راه كاينة مؤسسة وطنية على الشكل ديال جامعة، وعندها الحق أنها تدير زيارة، إضافة للزيارات اللي كيديرها الجهاز ديال التفتيش ديال الشغل، كتدير زيارة للمؤسسات الإنتاجية، وكتدير تقارير ديالها، ويأخذ بعين الاعتبار ما يتم تقريره.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للفريق الاستقلالي.

المستشار السيد النعم ميارة:

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

حقيقة في تعقيبنا نثمن ما جاء به السيد الوزير، خاصة مشروع المخطط الوطني للصحة والسلامة المهنية، إلا أنه نتكلمو عن إجراءات بسيطة من أجل فك هذا الموضوع، اللي هو موضوع خطير، وكتعاني منو الشغيلة المغربية. الإجراءات بسيطة كتلخص حاليا ومبدئيا في توفير الإمكانيات اللوجيستيكية لمفتشي الشغل من أجل تكثيف المراقبة داخل الوحدات الصناعية، داخل المعامل الصغيرة، وداخل الأوراش، هاد الإمكانيات اللوجيستيكية هي غاية في معظم المناطق، وغاية في معظم أقاليم المغرب.

ثانيا، هو تحليل القوانين والمراسيم، تكلمنا على مدونة الشغل، تطبيق مدونة الشغل كيتطلب أولا الإمكانيات، ثانيا كيتطلب المراقبة، وكيتطلب أيضا التطبيق الدقيق لمجموعة ديال الأشياء اللي تم الاتفاق عليها من طرف المركزيات النقابية.

ثالثا، هو التكوين المستمر فيما يخص مندوبي الصحة والسلامة داخل الوحدات الصناعية، كيتم انتخابهم فعلا، كاين تقدم في الانتخاب ديالهم، ولكن هاد الناس ملي كينتخبوا خص تكوينهم، تكوينهم فيما يخص الأخطار المهنية، تكوينهم قطاعيا فيما يخص مثلا في الميدان الفلاحي كاين مواد خطيرة خص يتم تنبيه هاد المندوبين ديال الصحة والسلامة على خطورة هذه المواد ،وعلى تحريمها دوليا فيما يخص الشغل، ثانيا تكوينهم في مجموعة ديال الأشياء اللي كتخص الأجير، واللي الحقيقة حنا كممثلين ديال الطبقة الشغيلة كنقولو بأن إلى كنا كنسمحو في بزاف ديال الحقوق أو الحقوق، كنتظرو بزاف ديال الحقوق فإن ابسط حق هو توفير السلامة داخل المصانع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيبات.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

بعجالة، أولا سيتم سد واحد الفراغ كان قائما في المغرب، هو إحداث المعهد الوطني للسلامة والصحة في العمل اللي ذكرتو، لا في جانب التحسيس، ولا التكوين، ولا جانب التكوين المستمر، سواء الأطر، سواء حتى المركزيات النقابية.

بالنسبة لتفعيل مجلس طب الشغل، كتعرفوا بأنه جرات انتخابات مهنية، يجب تحيين الأعضاء ديالو، راسلنا المركزيات النقابية ومختلف

المكونات، أتمنى أن الجميع يقترح في أقرب الآجال الأعضاء اللي كيرشحهم، ما زال متوصلناش بكل الاقتراحات ديال بقية الشركاء.

بالنسبة غادي نذكر واحد الجانب تكلم عليه اسميتو، ماخصناش دائما نتدرعو بالإمكانيات، أنه هاد الجهاز ما عندوش، والآخر ما عندوش، وكذا، إلى غير ذلك، كنظن كاين حتى الإرادة، اليوم بعد تحسين وضعية مفتشي الشغل أي التحسين المادي ديالهم، ديال وضعيتهم، اللي تحسين ملموس، وأؤكد عليها، وتحسين ظروف العمل في عدة مندوبيات، دخلنا وشرعنا معهم، شرعنا في واحد النظام جديد ديال التعاقد ما بين الوزير وما بين مندوبية التشغيل، بمؤشرات مضبوطة، سنويا كنعطي إمكانيات إلى كنت كتوصل إلى أهداف، إلى ما توصلش لأهداف ما نعطيش إمكانيات، يجب الحفاظ كذلك على الإمكانيات المتوفرة ديال الدولة، ما تبقاش تعطى بطرق اللي ما كانتش مضبوطة.

الآن اليوم عندنا تعاقد مع ستة المندوبيات، وضمن المكونات مسألة الصحة والسلامة المهنية، وكذلك وسائل العمل اللوجيستيكية، عندنا واحد العمل وصلنا له كثير، اليوم كنقولو مدونة الشغل مزيان، ها هي كانت عندنا مدونة الشغل، توافق عليها الجميع سنة 2004، ودخلت حيز التنفيذ، بقات واحد المجموعة من المراسيم لم تصدر، عاد صدرت مؤخرا كتهم الصحة والسلامة المهنية، وبعض القرارات.

جانب آخر كذلك التّأهيل ديال جهاز تفتيش الشغل، وتأهيل كل الشركاء الاجتماعيين، وهنا كان عندنا برنامج الملاءمة الاجتماعية، واللي كانت من النتائج الإيجابية ديالو أننا وصلنا لأول مرة في المغرب بإحداث ما يسمى اليوم بالمعيار الوطني الاجتماعي ليمنح للمقاولة، ابتداء من فاتح أكتوبر 2009 أصبحت وزارة التجارة والصناعة، وزارة التشغيل، غادي تمنح واحد معيار وطني كيتمنح أي (une norme sociale nationale) بحال داك الشي ديال (ISO) كيتعطى للمقاولة اللي كتحترم مقومات مدونة الشغل، وهذا جهد اللي بدل، وكانت المشاركة ديال كل الفرقاء الاجتماعيين للوصول إلى إقراره، كاين جانب كذلك وكنتفق مع السيد المستشار ديال تفعيل القانون، وتفعيل كذلك المراقبة والإجراءات الزجرية في حق المخالفين، أنا شخصيا من الناس اللي كيقولوها دائما القانون شرعتوه باش نفذوه حنا، اللي ما بغاش يطبق القانون أو عند شي تحفظ على شي مادة فيه، يجي لمجلس الموقر أو لجلس النواب ويعدل ذلك القانون، وسنظل حارسين على هذه المقاربة وكنشاطروكم الرأي فيها.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، وتنشكروكم على المساهمة ديالكم في هذه الجلسة.

ننتقل إلى السؤال الآني الموجه إلى السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن حول دور وكالة التنمية الاجتماعية، للمستشارين المحترمين السيدين: المكي الحنكور، وعبد الله عباد، الكلمة لأحد المستشارين:

المستشار السيد المكي الحنكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

زملائي المستشارين،

زميلاتي المستشارات،

السيدة الوزيرة، في إطار الدينامية الجديدة عرفت بلادنا ميلاد مؤسسات جديدة من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا الإطار تم إحداث وكالة التنمية الاجتماعية من أجل محاربة الفقر، خلق فرص الشغل، تحسين ظروف العيش.

ونظرا لأهمية هذه المشاريع، وأهميتها في المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، نود أن نسائلكم السيدة الوزيرة عن حجم المشاريع التي قامت بها الوكالة؟ والآفاق المستقبلية؟ وكذلك التوزيع الجغرافي ونسبة كل جهة في هذه المشاريع؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة نزهة الصقلي وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

في البداية أود أن أشكر السيد المستشار المحترم لفريق الأصالة والمعاصرة على هاذ السؤال الذي يسلط الأضواء على مؤسسة عمومية، وكالة التنمية الاجتماعية للي هي مؤسسة جد مهمة، واللي

تم الإنشاء ديالها في 2001 حسب القانون 12.99، واللي هي موضوعة تحت وصاية وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن.

فعلا الأهداف اللي تسطرات لهاذ الوكالة هو تحسين ظروف العيش للأشخاص في وضعية هشاشة، وكذلك ضمان، للمناطق الضعيفة، وجود تجهيزات أساسية وخدمات جماعية، ومساهمة في الأنشطة المدرة للدخل، وتقوية قدرات الفاعلين المحليين.

فهاد الوكالة لها موارد بشرية، عددها 236 ديال الأشخاص، 40% منهم نساء، 72% منهم أقل من 35 سنة، والنسبة ديال التأطير أي من يحصل على الباكالوريا + 4 سنوات وأكثر 95%.

هاذ الوكالة عرفت عملها في مراحل متعددة، أولا ما قبل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية اللي اعطى الانطلاقة ديالها صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله في 18 ماي 2005، واللي اعطات دفعة قوية لمحاربة الفوارق المجالية ولمحاربة الفقر، كانت المقاربة ديال هاد الوكالة، كانت مقاربة الشباك، يعني تستجب مع الطلبات ديال الفاعلين المحليين جمعويين أو فاعلين محليين، وكانت خاصة يعني كتوجه إلى التجهيزات الاجتماعية الأساسية في المناطق الضعيفة.

ولكن انطلاقا من 2005 تطور العمل ديالها نحو أولا برنامج "تقوية" لتقوية قدرات الفاعلين المحليين، وخاصة الفاعلين الجمعويين اللي كيشكلوا شركاء أساسيين في ميدان التنمية المحلية والأنشطة المدرة للدخل، وكذلك وضع تصور لبرنامج الدعم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المجالية.

وانطلاقا من 2007، هناك أولا الحضور ديال هاد الوكالة في 16 ديال الجهات مع الاعتماد على مقاربة مجالية، يعني ما بقاتش فقط كتستاجب للطلبات، بل كتمشي نحو المجال وتحاول باش تعمل، عوض يعني فقط الاستجابة إلى مشاريع، أنها تعمل تنشيط ديال المجال، وهاد العمل كيهم 490 ديال الجماعات القروية، و 33 ديال البلديات في 18 ديال الأقاليم، يعني هو (le PADEST)، (PADEST) هو هاد برنامج الدعم للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المجالية بتعاون مع المديرية العامة للجماعات المحلية بوزارة الداخلية، وهناك القيام بتشخيص وثانيا القيام بمخطط تنموي، واللي غادي يساعد الآن في وضع، يعني المخطط التنموي الجماعي اللي مفروض في الميثاق الجماعي الجديد.

والآن هناك كذلك برنامج التقوية اللي أصبح بشراكة مع وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، والآن نحن نعمل على وضع برنامج يعني عقد برنامج (contrat programme) مع هاد الوكالة من أجل أنها تترجم بطرقة أدق الإستراتيجية ديال الحكومة في ميدان محاربة الفقر، وكذلك من أجل أنها تواكب الديناميكية ديال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

الإنجازات: عدد المشاريع هي 2150 مشروع إلى غاية نهاية سبتمبر 2009، 79% منها في العالم القروي، هناك 1,7 مليون ديال المستفيدين، والتوزيع عندي كنتوفر على الجدول الكامل ديال كل الأقاليم، ولكن يمكن لي نقول بأنه ثلاثة ديال الجهات هي الأكثر مستفيدة، جهة سوس-ماسة-درعة ب 26.46%، جهة مراكش-تانسيفت-الحوز ب 10.13، والجهة الشرقية ب 8,86%.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الله عباد:

شكرا السيدة الوزيرة على الشرح ديالك، ولكن السيدة الوزيرة بالنسبة لوزارتكم المحترمة، هي وزارة ولكن ما ما معروفاش على صعيد بلادنا، وزارتك يمكن معروفة في الرباط السيدة الوزيرة.

المشكل اللي عندك السيدة الوزيرة ما يمكنلكش تشتغل في هاذ الشكل باش غادية دابا نتيا، راه مشاكل البلاد كبيرة بالنسبة لك، مشاكل كبيرة السيدة الوزيرة، وقلنا لك عدة مرات ملي كنا معك في اللجنة كنقولو لك أودي خصك تشاركي معك الجماعات المحلية والولايات والعمالات باش يمكن نلقاو هاد الحلول، راه مكاين والو، راه المتسولين فين ما دزتي، المشاكل فين ما دزتي، راه الطريقة باش غادية السيدة الوزيرة راه ما يمكنش نحلو بها هاذ المشاكل ديالنا.

قلنا لك على الأقل تنهجي السياسة الجهوية، أنك نشوفوك في الأقاليم كتحدث مع رؤساء الجماعات، وتتحدث مع المسؤولين الإقليميين باش نلقاو هاد الحلول، عندنا المشكل ديال العجزة، عندنا مشكل الأطفال المشردين، عندنا عدة مشاكل، واحنا مستعدين نتعاونو معك، ولكن وجود الوزارة لا وجود لها، نكونو صرحاء مع انفسنا.

خصك، السيدة الوزيرة، إلى بغينا نخدمو بلادنا، طريقة العمل معروفة، هو أنك المغاربة ما ساكنينش غير في الرباط، ساكنين في المغرب كلو، معناه خصك تمشي، و تجلس مع الرؤساء، نعاود لك الكلام مرة أخرى، أن تجلس مع المسؤولين ديال البلاد، ونوجدو حلول جهوية، وحنا مستعدين، المغاربة كاع اللي ميسورين مستعدين يساهموا في هاد الشي، على الأمن ديال البلاد، لأن ما يمكنش واحد كياكل وواحد مطلوق في الزنقة، معنى كلنا مسؤولين، ولكن أنت اللي كتنشط هاد الوزارة وكتشتغلي على رأس هاد الوزارة، أنت اللي خصك تعطينا برامج العمل باش يمكن لنا نحسنو الوضع.

أما نتكلمو على اللي درناه، درنا 35 أو 34، المغاربة ماشي 35 واحد، راه 35 مليون، معناه كاين مشاكل 35 مليون، على الأقل غيكون واحد 10% ديال المشاكل، معناه ماشي 35، إلى قلتي 2 مليون أو 1.5مليون ديال المغاربة لقينا لهم الحل، نقول لك واخا، ملي تقولي 35، راه حنا كنضحكو على روسنا.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة و التضامن :

شكرا السيد المستشار المحترم، تقول أنه وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن ليست معروفة لدى المغاربة، اسمح لي إلى ما شاطرتكش في هذا الرأي، لأنه المغاربة كيعرفوا وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن من خلال الأنشطة الهامة اللي كتقوم بها عبر التراب الوطني، ولكن الجزء اللي يمكن لي نعطيك فيه الحق هو أنه وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن لا تتوفر على مندوبيات جهوية، أنها تقتصر على الإدارة المركزية بالرباط، وهذا إرث، حيث أنه هذه الوزارة تخلقت في 2004 ليس أقل ولا أكثر، وبالتالي المؤسسات اللي تابعة لوزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، أي التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية هما اللي كيمثلوا الوزارة على الصعيد الترابي، ولكن يمكن لي نقول لك أننا وضعنا مشروع (un organigramme) أو هيكل تنظيمي ديال الوزارة من أجل إنشاء هاذ المندوبيات الجهوية ولكن لحد الآن مازال ما كاينش استجابة، نظرا للتكلفة اللي كتطلب إنشاء هذه الوزارة في جميع المناطق، وكنتمنى أنكم غادي تساندونا، إن شاء الله، في توسيع مجال تنفيذ عمل وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن في جميع التراب الوطني، ولكن يمكن لي نقول لك بأنه فعلا سياستنا تعتمد على:

أولا، تقوية التنسيق ما بين القطاعات الحكومية، لأننا حنا منسقين لمختلف السياسات الحكومية، وهذا غنتكلم عليه في السؤال الموالي، إلى تشاركوا كذلك في المعلومات اللي غنقدمها، وكذلك أننا كنعتمدو على الجماعات المحلية، وكنعتمدو على جمعيات المجتمع المدني، وكنحاولو باش نخلقو هاد التعبئة الاجتماعية حول المشاريع التنموية وهاد الدينامية ديال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتوجيهات السامية لصاحب الجلالة من أجل أننا فعلا معا نقومو بهاد البلاد، ونزيدو بها للقدام، وكنشكركم على استعدادكم على مواكبتنا في هذا العمل اللي ما كنبخلو بحتى شي مجهود من أجل أنه يتحقق إن شاء الله، وأننا فعلا نستاطعو أننا نقضيو على الفقر وعلى الأمية، وعلى التهميش ديال الأشخاص المعاقين، وديال تحسين ظروف الأطفال، وتحسين ظروف المرأة، وهاذ الإشكاليات كلها اللي كنشتغلو فيها يوميا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الآني الموالي الموجه أيضا إلى السيدة الوزيرة، وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن حول التدابير المتخذة للتخفيف من نسبة الفقر، للمستشارين المحترمين السيدين: شد أحمد، أحمد التويزي، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد شد أحمد:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيدة الوزيرة، لعل محاربة الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي تشكل أبرز أهداف المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله منذ 2005.

وقد تم الاعتماد على مجموعة من التدابير للتخفيف من نسبة الفقر وتحسين مؤشر التنمية البشرية ببلادنا من خلال تحديد أسباب ومواقع السوء على مستوى الفئات الاجتماعية أو المناطق الجغرافية، ووضع سبل كفيلة لاستئصال تلك الأسباب، إلا أننا نرى أن نسبة الفقر ببلادنا لازالت في مستويات مرتفعة، الأمر الذي ينعكس سلبا على أوضاع فئة عريضة من المواطنين، خاصة في العالم القروي وبعض المدن، وأذكر على سبيل المثال: جهة تادلة أزيلال، أي إقليم بني ملال وإقليم الفقيه بن صالح وإقليم أزيلال، وخصوصا المناطق البعيدة والمناطق الجبلية، هذه المناطق سكانها الذين لا يزالوا يعانون من الفقر والتهميش، وانعدام سبل العيش الكريم، وبذلك تزايد حجم الاختلال في الفوارق الاجتماعية، وما نتج عن ذلك من صور الإقصاء والتهميش والتسول وتدهور الأوضاع الصحية لعدد من الأسر المغربية، وضعف الاستفادة من الخدمات الاجتماعية في هذه المناطق.

ومن هذه المناطق نتساءل السيد الوزيرة: ما هي التدابير التي تتخذها الحكومة لمحاربة الفقر ببلادنا، وتوفير سبيل العيش الكريم للمواطنين؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد المستشار المحترم من فريق الأصالة والمعاصرة على سؤالكم، علما بأنه الفقر ما كيكتسيش فقط وجه ديال قلة المدخول، ولكن الفقر كيعني فعلا ضعف الاستفادة من عدة حقوق في ميدان التعليم، في ميدان الصحة، في ميدان السكن، في ميادين متعددة، يعني إلى أنه محاربة الفقر هي مسألة اللي هي متعددة القطاعات، وكتعني مجموعة من الفاعلين العموميين من حكومة وجماعات محلية، ولكن كذلك المجتمع المدني اللي كيساهم بالمبادرات ديالو إلى التعبئة الاجتماعية من أجل التنمية البشرية، وهاذ المسألة غادي نحاولو باش نتطرقو لها حول جوج ديال المستويات:

1- المستوى الحكومي العام؛

2- المستوى ديال القطب الاجتماعي وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن، والتعاون الوطني، ووكالة التنمية الاجتماعية.

على الصعيد الحكومي، يمكن لي نقول بأنه المسألة الاجتماعية هي من ضمن الأولويات، ماشي فقط ديال الحكومة، ولكن ديال الدولة ككل، حيث أنه أكثر من 50% من الميزانية ديال الدولة موجهة للقطاعات الاجتماعية، والآن هناك مجموعة من الأوراش مهيكلة، تعمل على التنمية الاقتصادية، وكذلك تأخذ بعين الاعتبار التنمية الاجتماعية.

وفي ميدان التنمية الاجتماعية بالضبط، هناك مجموعة من الأوراش: أتحدث أولا على صندوق المقاصة، والدور اللي كتلعبو في دعم الأثمنة ديال الاستهلاك، والإصلاح ديال هاذ صندوق المقاصة من أجل تحسين الاستفادة لصالح أفراد المجتمع اللي هم في الخصاص، وهناك برنامج "تيسير" يعني دفع واحد المبلغ مالي للأسر الفقيرة من أجل ضمان تمدرس الأطفال من 60 حتى 100درهم لكل طفل، هناك كذلك التغطية الصحية بالنسبة للمعوزين اللي تمت الانطلاقة ديالها في جهتكم، في جهة تادلة-أزيلال من أجل توسيعها أو تعميمها على كل مناطق البلاد في سنة 2010.

وهناك كذلك إستراتيجية اللي وضعتها وزارة الصحة من أجل محاربة الوفيات ديال الأمهات والأطفال، وبرنامج مدن بدون قصدير، كذلك اللي هي ديال وزارة الإسكان، هناك مجموعة من القطاعات الوزارية اللي هي معنية بمحاربة الفقر.

هناك كذلك المبادرة الوطنية للتنمية البشرية اللي تكلمتو عليها، واللي الدور ديالها هو كذلك أساسي، واللي في إطارها تم تحقيق 18 ألف و 755 مشروع، اللي استفادوا منها 4 المليون و 600 ألف مستفيدين ومستفيدات، بمبلغ إجمالي ل 11 مليار ديال الدرهم، والنسبة ديال الفقر بالنسبة للجماعات اللي تابعة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية نقصت من 36 إلى 21 %.

على صعيد القطب الاجتماعي، يعني الوزارة والوكالات العمومية تحت وصايتها، هناك مجموعة من الأعمال، وأخص بالذكر الإطار الاستراتيجي الوطني للتقليص من الفقر، هاد المشروع اللي تم التحضير ديالو بدعم من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، وبشراكة مع المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، كيشكل واحد الإطار ديال التنسيق، وديال الانتقائية ديال العمل الحكومي في ميدان محاربة الفقر، بتناغم مع الفلسفة ديال تدخل ديال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في ميدان محاربة الفقر والإقصاء.

فهناك البرنامج ديال محاربة التسول، اللي لحد الآن هناك 7200 ديال الحالات في الدار البيضاء اللي تمت المعالجة ديالها، و1200 حالة في فاس، وكذلك الانطلاقة ديال هاد البرنامج في طنجة، وهناك المساهمة ديال الوزارة في هاد البرنامج ديال 8 المليون و 600 ألف درهم.

هناك كذلك الإعمال ديال القانون 14.05 ديال تأهيل مؤسسة الرعاية الاجتماعية، وهناك مجموعة من الأعمال ترمي إلى إدماج الأشخاص المعاقين، مثل دعم تمدرس الأطفال المعاقين بمبلغ 11 مليون ديال الدرهم، 1427 طفل.

وهناك مجموعة من المشاريع إلى جيت نسردهم كثار، ولكن كاين مراكز ديال التكفل بالأشخاص المسنين، كاين 44 اللي كيستافدوا منهم 3222 ديال المستفيدين، وهناك كذلك الدعم لجمعيات الأشخاص المسنين، ومشاريع أخرى لصالح المرأة، وما يمكنليش نسرد كلشي، ولكن هناك مجهودات كبرى اللي كيتم القيام ديالها من أجل الوصول إلى هدف محاربة الفقر.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة لأحد المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد التويزي:

السيد الرئيس،

السيدتين المستشارتين،

السيدتين الوزيرتين،

في الواقع، السيدة الوزيرة، سمعنا أن هناك برامج كثيرة ومتعددة، متفقين، كثيرة ومتعددة، ولكن واقع الحال، نهضرو بصدق وبصراحة، واقع الحال في المغرب الآن اللي كيعرفوه الناس المستشارين اللي هما رؤساء الجماعات، اللي جاو من أصقاع المملكة، واقع الحال أن الفقر، ماشي غير باقي الفقر، أن الفقر يتسع في العالم القروي، أن المشردين كينعسوا في الزناقي، راه كنشوفوهم، المرضى العقليين، المرضى اللي عندهم أمراض عقلية دالحين في الزناقي، باقي في المغرب ديال القرن 21 المرأة لا تستطيع في الجبل في المناطق النائية أن تصل إلى المستشفى، عدد الأمهات اللواتي يتوفين حين يضعن، النسب كتعرفيها السيدة الوزيرة، عدد الأطفال الذين يموتون أثناء الولادة كتعرفوا العدد ديالهم السيدة الوزيرة.

إذن عندنا مشاكل كثيرة جدا فيما يخص الفقر، إذن عندما وضعنا هذا السؤال، ما بغيناش هاذ المشاريع لأن هاد المشاريع معروفة، طرحنا عليكم بالضبط أنت السيدة الوزيرة هاد السؤال، لأن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي وضع أسسها جلالة الملك منذ 2005 كان الدور ديالها بالواقع هو أن نقلص من هاد هامش الفوارق اللي هي صاعقة التي نلاحظها داخل المملكة، ولكن المبادرة بوحدها لا يمكن، لأن قلتو أن الحكومة عندها أولوية كبيرة جدا فيما يخص الجانب الاجتماعي، وزدت أن في الميزانية 60% إلى آخره، ولكن السياسات العمومية، كيف ما كانت هذه السياسات العمومية يجب أن نلاحظ الأثر ديالها داخل المجتمع، إذا كانت هناك منذ 10 سنين كنسمعو أن الجانب الاجتماعي كتعطيه الحكومة أولوية كبيرة جدا، يجب الآن أن نلاحظ أن هناك أثر، أن هناك تقلص فيما يخص عدد المرضى، أن هناك تقلص فيما يخص عدد الفقراء، أن هناك... إذن خص يكون هاذ المجال كاين، ولكن الصدمة الكبيرة جدا هو أن البرنامج ديال الأمم المتحدة للتنمية البشرية اللي خرج التقرير ديالو هاذ الأيام أعطى للمغرب مرتبة 134 على ما أظن 130، اللي كنا فيها 126.

متاق معك على أن هاذ البرامج، أو هاذ المنظمات التي تعطي هذه الدراسات يمكن أن تكون هناك بعض المنظمات اللي عندها أجندات معروفة، وعندها... ولكن هناك منظمات اللي في الواقع ما عندهاش شي مشكل مع المغرب باش تقول لنا حنا في التنمية البشرية حنا موخرين أو احنا نتقهقر.

إذن هناك إشكالية، وعندما طرحنا هذا السؤال نتمنى منكم، ومن الحكومة أن تعي ما يجري في المغرب أن المشاكل في العالم القروي، ولا حتى في هوامش المدن، أصبح لا يطاق، وأن تقوم جميع السياسات اللي قلتم أن تكون بارزة للعيان، أن تكون أي سياسة عندها نتائج نلمسها، نلمس الهدر المدرسي فين وصل؟ شحال وصل؟ عدد الفتيات اللي كيخرجوا من المدرسة شحال، إذن خصنا نوصلو إلى هاذ النسب حتى نكون متيقنين عندما كتقراي علينا هاذ المسائل اللي تدارت نقولو نعم راه كاين واحد التطور، كاين واحد التطور إيجابي، ولكن الواقع باين، الواقع أسود، نقولها لك بكل صدق، الواقع أسود فيما يخص هاذ الهامش ديال الفقر، ونتمنى من الحكومة أن تستيقظ، وأن تعمل

حتى نصل، حتى نتجاوز هاذ المعضلة الكبيرة جدا، اللي هي توسيع هامش الفقر في المغرب.

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن:

شكرا السيد المستشار، أنا كنتقاسم معك الغيرة والحرارة باش كتكلم على محاربة الفقر لأنه فعلا حتى شي واحد في المغرب ما كيقبل أنه يكونوا الناس فعلا عايشين في ظروف ديال الفقر وديال الإقصاء وديال يعني المشاكل الاجتماعية الكبرى اللي كنعرفوها، ولكن يمكن لنا نذكرو بالكلام ديال المرحوم صاحب الجلالة محمد الخامس، اللي قال بأنه، في وقت الاستقلال قال بأننا خرجنا من الجهاد الأصغر باش ندخلو في الجهاد الأكبر، نحن الآن فعلا في واحد الجهاد اللي هو ماشي ساهل، ما كاينة حتى شي عصا سحرية اللي كتسمح بحل المشاكل بين عشية وضحاها، ولكن نحن نجتهد، ونعمل ونأخذ المثال بصاحب الجلالة اللي ما كيدوز حتى شي وقت بلا ما يكون في كل مناطق البلاد أنه كينطلق بمشاريع والحكومة ديال صاحب الجلالة كتقوم بنفس المجهود من أجل مواكبة هاذ المجهود الوطني الكبير والقضاء على الفقر.

نجاوبك فقط على بعض النقط: أولا فيما يخص توسيع دائرة الفقر، هذا الأرقام الإحصائية اللي كتعطينا الجواب، الجواب كتعطينا بأنه النسبة ديال الفقر تراجعت من 14% في 2001 إلى 9% في 2007، هاذو الأرقام اللي هي موضوعية، واللي كتبين بلي كاين التراجع ديال الفقر، ولكن كاين المتطلبات اللي هي عاوثاني كتكبر، وهذا شيء طبيعي ماكنكروهش.

فيما يخص المسألة ديال ترتيب المغرب في السلم ديال التنمية البشرية، أولا المغرب ماشي تراجع هو العدد ديال البلدان اللي كانت مصنفة زادت، كان المغرب في الدرجة 126 من ضمن 177 دولة، تزادوا خمسة ديال الدول، والآن المغرب أصبح 130 يعني تراجع بثلاثة نقط ولكن خمسة البلدان اللي تزادوا اللي هما بلدان صغيرة جدا بحال ليزن اشتاين، وبحال الأندور، اللي عدد السكان ديالهم ما كيتعداش السكان ديال حي صغير في الرباط ولا في الدار البيضاء، يعني 50000 ديال الساكنة، إذن هذا هو اللي جعل أنه المغرب تراجع، وزيادة على ذلك الكل كيعرف بأنه المقاييس ديال هاذ الترتيب ديال البلدان في ميدان التنمية البشرية هما معايير اللي هي قديمة راجعة ل 20 سنة، وما كتناسبش أبدا مع التعريف اللي كاين حاليا ديال التنمية البشرية، اللي كتدخل فيه 9 ديال الأهداف إنمائية للألفية، اللي كل واحد فيها كيقيس واحد النوع من المقاييس، كذلك هاذ المعايير كتعطي أنه بعض البلدان اللي مثلا كتنتج البترول بين عشية وضحاها، ما بغيتش نذكر البلدان باش ما نحرج حتى شي بلاد صديقة، أنه كتقدم ب 20 أو 25 ديال المقاعد بمجرد مكيتزاد في الثمن ديال البترول ولا بمجرد مكتكتشف البترول، اليوم هي في وضع ،كتكتشف البترول كتصبح 20 أو 25 ديال المناصب القدام، هذا كيبين بأنه هاذ المعايير هي معايير اللي هي غير موضوعية، ومكتقيش حقيقة مدى التطور ديال البلدان في ميدان التنمية البشرية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، وشكرا على المساهمة ديالكم في هذه الجلسة.

ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان حول انتشار المخدرات بالسجون، للمستشارين المحترمين السادة: عبد القادر قوضاض، عبد الحميد السعداوي، إدريس مرون، محمد فضيلي، الهاشمي السموني، عبد المجيد الحنكاري، لحسن بوعود، محمد لكبوري، بناصر أزوكاغ، أحمد الجوهري، عياد الطيبي، شعيب حميدوش، الحسن قيشوحي، عبد الله أشن، عمر مكدر، لحسن بلبصيري، محمد عدال، محمد بورمان، سيدي صلوح الجماني، حميد كوسكوس، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

تعرف بعض السجون المغربية انتشارا واسعا لترويج المخدرات وسط نزلائها، مما يدل على نفوذ تجار المخدرات، وعلى تهريب سلعهم المسمومة وسط السجناء، الذين يفترض أن يدمجوا وسط

المجتمع بعد قضاء عقوبتهم، وذلك من أجل جعلهم مواطنين صالحين غير منحرفين.

كما أن ظاهرة الاكتظاظ التي تعرفه جل السجون تسهل من انتشار هذه الآفة بين النزلاء، وتحد من المراقبة أمام قلة الموارد البشرية، وقد ظهرت بعض الصور الفاضحة لاستهلاك وترويج المخدرات بمختلف أنواعها، والتي تناولتها الصحف الوطنية، وكذا على شبكة الانترنيت، مما يعطي صورة سيئة على المؤسسات السجنية ببلادنا.

وانطلاقا مما سبق، نود السيد الوزير مساءلتكم: ما هي المقاربة الأمنية التي تتخذها إدارة السجون من أجل الحد من ظاهرة انتشار المخدرات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان للإجابة على السؤال.

السيد محمد سعد العلمي الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

السيدة الوزيرة،

أشكر السادة المستشارين، أعضاء الفريق الحركي، على تفضلهم بطرح هذا السؤال، وأبادر إلى التأكيد بأن السجون المغربية لا تزال فعلا تعاني من انتشار المخدرات وسط نزلائها، رغم الجهود التي مافتئت تبذلها المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج في التصدي لهذه الظاهرة في نطاق مخططها الشامل لإصلاح قطاع السجون.

وإدراكا منها لخطورة ترويج واستهلاك المخدرات بمختلف أنواعه بالمؤسسات السجنية، فإن المندوبية العامة لا تدخر جهدا في العمل على اتخاذ كل التدابير، الوقائية منها أو الزجرية، من أجل الحيلولة دون تفشي هذه الظاهرة المشينة داخل السجون المغربية، وذلك في أفق الوصول إلى وضع حد نهائي لها في المستقبل.

ولهذه الغاية، فقد اتخذت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج عدة تدابير وقائية، وذلك من قبيل القيام بحملات تحسيسية في صفوف السجناء أنفسهم حول مخاطر استهلاك المخدرات، وتأثيرها على صحتهم البدنية والنفسية، وكذا في صفوف زوارهم، سعيا إلى انخراطهم في محاربة انتشارها، إلى جانب إشراك فعاليات المجتمع المدني في هذه العملية الإصلاحية والتربوية، وفي حرص كذلك على التنسيق مع المجالس العلمية لتقديم دروس الوعظ والإرشاد بهدف تقوية الوازع الديني لدى السجناء، بالإضافة إلى تكثيف البرامج الاجتماعية والثقافية والترفيهية والرياضية لفائدتهم بهدف ملئ أوقات فراغهم وتحويل انشغالاتهم عن السلوكات المنحرفة.

كما اتخذت المندوبية العامة مجموعة من التدابير التنظيمية الرامية إلى حث القائمين على تسيير المؤسسات السجنية على تكثيف جهودهم من أجل التصدي بكل يقظة وحزم لظاهرة تسريب الممنوعات إلى داخل المؤسسات السجنية، وذلك بتشديد المراقبة والتفتيش، سواء تعلق الأمر بالسجناء أو بزوارهم أو في بعض الحالات أيضا بالموظفين المشتبه فيهم.

وقد عمدت المندوبية العامة في هذا الصدد إلى تجهيز عدد من المؤسسات السجنية بمعدات جديدة للمراقبة والكشف، وإلى تدريب بعض الموظفين وإطلاعهم على مختلف الطرق والحيل التي يتم استعمالها لتسريب الممنوعات، بالإضافة إلى منح مكافآت تشجيعية لفائدة الموظفين الذين يضبطون المخدرات داخل المؤسسة السجنية.

ومن جهة أخرى فإن المخطط الإصلاحي للسجون بالمغرب يتضمن الزيادة في الطاقة الإيوائية للمؤسسات السجنية بغاية التخفيف من حدة الاكتظاظ بها، وذلك من خلال فتح مؤسسات جديدة أو إصلاح وتوسع المؤسسات القائمة، كما يتضمن أيضا الزيادة في عدد الموظفين، بما في ذلك توظيف أطر متخصصة تقوم بالسهر على رعاية السجناء على المستوى الصحي والنفسي، ومن بينهم السجناء المدمنون على المخدرات.

أما في مجال التدابير الزجرية فإن المندوبية العامة لا تتوانى على ترتيب الإجراءات القانونية والتأديبية في حق كل من يخل بالقوانين الجاري بها العمل في هذا الشأن.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن عدد حالات ضبط المخدرات بمختلف المؤسسات السجنية قد تجاوز خلال هذه السنة، وإلى حدود شهر أكتوبر، 1500 حالة، تم إشعار النيابة العامة بها في إطار تطبيق القانون وتحديد المسؤوليات. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحيم العلافي:

نشكرك السيد الوزير على التوضيحات التي جئتم بها، إلا أنه يمكن القول أن هناك تقارير حقوقية مغربية وعالمية تطرقت إلى المشاكل التي تعيشها السجون المغربية، كالاكتظاظ، وانتشار المخدرات، والرشوة والعنف، بل وأظهرت بالصور ضبط عمليات تهريب المخدرات داخل مواد غذائية أو في الأحذية، حيث يتم تبادل هذه الأحذية بين عائلة السجين أو أصدقائه أثناء الزيارة المباشرة.

وقالت إحصائيات سابقة لإدارة السجون أنها ضبطت 1074 حالة مخدرات داخل السجون سنة 2004، و97 لدى الزوار، الأمر الذي يدعو إلى تضافر الجهود من أجل التصدي بكل حزم لهذه الآفة، وجعل السجناء يستفيدون من التكوين لدمجهم في المجتمع بعد قضاء عقوبتهم السجنية، وليس العكس.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان:

...مخططا شاملا لإصلاح السجون، والمخطط يهدف إلى إخراج السجون المغربية من وضعيتها الحالية التي تعرف ترديا واسعا بفعل فعلا الاكتظاظ الكثيف للسجناء بالسجون، وما يترتب عن ذلك من عدد من الآفات والانحرافات، ومن بينها أو في مقدمتها التعاطي للمخدرات، وانتشار المخدرات داخل السجون.

وفي هذا الإطار، هناك أولا للقضاء على الاكتظاظ، هناك بناء عشر شجون حاليا يتم بناؤها، بالإضافة إلى سجون أخرى يتم توسيعها، وإلى جانب هذا هناك توظيفات جديدة، في القانون المالي لسنة 2009 تم إحداث 1000 منصب لفائدة السجون، وفي القانون المالي الحالي سيتم إحداث نفس العدد من المناصب، وذلك من أجل مزيد من التأطير، من أجل مزيد من المراقبة والتفتيش، نعم نعلم بأنه تتسرب إلى السجون كميات متنوعة من المخدرات، وبأساليب مختلفة وبحيل مختلفة، ويتم تدريب المراقبين على هذه الحيل لمراقبتها، ومنع تسربها، كما يتم تحفيز الموظفين والحراس بمنحهم مبالغ مالية ومكافآت قصد تشجيعهم على مقاومة هذه الآفة.

إذن هناك مجهودات تبذل في إطار مخطط شامل، وينبغي أن ننتظر قليلا بعض الوقت حتى تعطي كل التدابير المتخذة نتائجها المرجوة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع التربية الوطنية، وعددها 5 أسئلة، السؤال الأول الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي حول الدخول الجامعي للمستشارين المحترمين السادة: محمد الموساوي السوسي، عبد السلام اللبار، عبد العزيز العزابي، خديجة الزومي، النعم ميارة، كافي الشراط، عبد الكبير برقية، عزيز الفيلالي، عبد اللطيف أبدوح، عبد الناصر الحسيسن، صالح ولد داداه، محمود دايلة، محمد بلحسان، حميمد أحمد.

الكلمة لأحد المستشارين المحترمين.

المستشار السيد محمد العقاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدة الوزير،

الإخوة المستشارين،

الأخت المستشارة،

السلام عليكم ورحمة الله،

في الحقيقة سؤالي موجه إلى، سؤالي حول الظروف أو الدخول الجامعي لهذا الموسم الذي لازال يعيش مع نشوة الفرح الذي توج بالاتفاقية التي أبرمها جلالة الملك محمد السادس نصره الله مع باقي الفرقاء، كالبحث العلمي ومراكز الأعمال الاجتماعية والجامعية، بطبيعة الحال والدولة المغربية، فكل هذه الفرحة رغم توفر جميع الشروط اللازمة للنهوض بالأعمال الجامعية، هناك تعثر فيما يخص التأطير البيداغوجي رغم توفر جميع الظروف، لأن الطلبة لازالوا مثقلين بعدد النصوص وعدد البرامج، ناهيك على الشطط الذي يمارس عليهم لشراء واقتناء الكتب، ويفرض عليها أثمان خيالية، مبالغ لا يقدر الطالب على اقتنائها، هذا من جهة، من جهة أخرى لازالت

الأجواء الجامعية، خصوصا في الراشيدية، فالطلبة حرموا من ولوج الإقامات الجامعية رغم توفرها، في وجدة لازال الطلبة يحرمون من أبسط الحقوق، فإذا تكلمنا عن الطلبة كجيل المستقبل، كالهدف من التعليم ككل، لأن جيل المستقبل يجب العناية به أكثر عناية، فإن موظفي الأحياء الجامعية يعذبون بشتى العذاب.

واسمحوا لي إخواني المستشارين، أخواتي المستشارات، بأن أقول بأن موظفو الأحياء الجامعية، خصوصا في مكناس فرض عليهم عقاب لا يفعله إلا الجاهل بنفسه، لأن هذا العقاب: حرموا من رواتبهم منذ يونيو 2008، تم الاختصام من أجورهم أكثر من 98%، الشيء الذي يتنافى وجميع القوانين المعروفة، بحيث أنه لدينا حجج تثبث بأن موظفو الأحياء الجامعية بعد ما كانوا موقتين تم ترسيمهم، وبقيت في ذمتهم أجور الدولة أو أموال الدولة، فتم إغفال المطالبة باسترجاع ما بذمتهم حتى أتت إدارة الأحياء الجامعية لتأتي على الأخضر واليابس وتقتطع جميع الأجور، علما أن هؤلاء الموظفين لازالوا يطالبون منذ يونيو 2008 باقتطاع ما يمكن اقتطاعه مقبولا، فمن أصل 1700 درهم، 34 ألف ريال تيقطعوا لهم 28 ألف ريال شهريا، من منا يمكنه أن يعيش ب 6 آلاف ريال؟ ما بغيتشاي نقولها بالدرهم باش تكون واضحة، 300 درهم شهريا، وعدد الأطفال ما بين 4 و5 وأكثر، ناهيك عن المعيشة، فين هي التدابير والعناية بالموارد البشرية؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي للإجابة عن السؤال:

السيدة لطيفة العبيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين المحترمين،

بطبيعة الحال كما جاء في كلمة السيد المستشار، من أهم مميزات الموسم الجامعي الحالي ترؤس صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، مراسيم حفل التوقيع على العقود السبعة عشر بين الدولة المغربية، ورؤساء الجامعات، ومديري المركز الوطني للبحث العلمي والتقني، ومديري المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية.

وقد ألتزمت الدولة، بمقتضى هذه الاتفاقية، بتوفير ميزانية للاستثمار وميزانية للتسيير، والمناصب المالية الضرورية للتوظيف، ومن جهتها التزمت الجامعات بتحقيق أهداف مرقمة على مستوى تسجيل الطلبة وتوجيههم إلى المسالك العلمية والتقنية والمهنية التي تستجيب لحاجيات الإستراتيجيات القطاعية، وعلى مستوى المردودية الداخلية والخارجية، وتوسيع بنيات الاستقبال، وتأهيل المؤسسات القديمة، مع إنجاز برنامج للتكوين المستمر لدعم كفاءات الأساتذة والموظفين.

وكما تلاحظون، السيدة والسادة المستشارين، فإن هذا الحدث يشكل نقلة نوعية في نظام الحكامة، حكامة الجامعة المغربية، يجب أن نسجله جميعا لأنه يؤسس لثقافة المسؤولية في مجال تدبير الشأن التربوي.

الآن سوف أقدم بعض المؤشرات المرتبطة بالدخول الجامعي، الذي تم كما هو معلوم في إطار 15 جامعة موزعة على التراب الوطني، تتوفر على 102 مؤسسة جامعية، كما تضم منظومة التعليم العالي 40 مؤسسة غير تابعة للجامعة، مؤسسات لتكوين الأطر العليا، و178 مؤسسة للتعليم العالي الخاص، وتستقبل هذه المؤسسات 339 ألف طالب.

ويقوم بمهمة التأطير البيداغوجي ما يناهز 12346 أستاذ باحث.

كما تم وضع برنامج لتأهيل المؤسسات القديمة ستنجزه كل الجامعات ابتداء من هذه السنة على مدى أربع سنوات، وقد رصد له غلاف مالي يبلغ 987 مليون درهم.

أما على المستوى البيداغوجي، وبالإضافة إلى مواصلة الإصلاح الجامعي الذين أصبحتم تعرفونه جميعا، هناك بعض المستجدات المرتبطة بالمجال البيداغوجي، منها تطبيق نظام احتضان الطلبة من طرف الأساتذة ومن طرف الطلبة المسجلين في الدكتوراة، إدخال وحدات اللغة والمنهجية الجامعية والإعلاميات على مستوى الأسدسين الأول والثاني من الإجازة، ويهدف هذان الإجراءان إلى محاربة الهدر الجامعي، إدخال وحدة مهنية على مستوى الأسدسين الخامس والسادس للإجازات الأساسية، وذلك بغرض تحسين إدماج الخريجين.

أما على المستوى الاجتماعي، فقد تم الرفع من العدد الإجمالي للممنوحين الجدد بالتعليم العالي الجامعي بكل الأسلاك، ففي سلك

الإجازة تم تخصيص 44200 منحة جديدة لحملة الباكالوريا الذين تقدموا بطلبات الاستفادة، وهو ما شكل 97% كنسبة للاستجابة للطلبات التي تقدم بها الناجحون الجدد أو المسجلون الجدد، تضاف هذه 44 ألف إلى 70 ألف منحة للطلبة القدامى، أي ما مجموعه 114200 منحة، نفس الارتفاع تم تسجيله على مستوى الماستر والدكتوراة، حيث أن عدد الممنوحين بسلك الماستر يبلغ 11350 و2760 في سلك الدكتوراة.

فقط كلمة واحدة حول برمجة تأهيل 8 أحياء جامعية، وتوسيع الطاقة الاستيعابية بكل من الحي الجامعي بأكادير والسويسي الأول، وتوسيع الطاقة الاستيعابية ب 1500 مقعد جديد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد العقاوي:

شكرا السيد الرئيس، بدوري أنوه وأشكر السيدة الفاضلة الوزيرة على جوابها، رغم أنني لم أقتنع قط بما قلتم، وإني لا أشك إطلاقا في المجهودات الكبيرة والقيمة الفكرية ولا المجهودات المبذولة، التي مافتئتم تبذلونها الأخت الوزيرة.

غير أنني أؤكد مرة أخرى أن هناك بعض العقليات لا تواكب السير العام أو التوجهات السامية لجلالة الملك، فأقول مرة أخرى يجب الانكباب وبكل عناية، إذا تكلمنا قبل قليل عن السجون، فهناك سجون في الأحياء الجامعية، هذه السجون لأن العقلية المسيرة للأحياء الجامعية يجب أن ترقى إلى طموح المغاربة جميعا، يجب أن نربط الجامعة بمحيطها حتى يخرج أكفاء، ناس مغاربة اللي مازال كنطمحو حنا أنهم غادي يسيروا هاد البلاد إن شاء الله بعد أن يخرج هذا الجيل للتقاعد.

فأقول مرة أخرى أن الوقت سوف لن يكفي للإحاطة الكاملة بجميع المواضيع، أقول أن هناك أناس موظفون معذبون، فألتمس و بإلحاح عقد اجتماع، عقد لجنة خاصة للإطلاع على جميع النقط ليحضرها السيد الوزير كذلك، فلتعميق البحث والخروج بنتائج مرضية لتشجيع المردودية داخل الجامعات، فالطلبة يعانون، عندي طلبة في الرشيدية ما عندهمش تحرموا من التنقل، تحرموا من الإيواء، الآن الأحياء الجامعية بوجدة الناس قاموا بإضراب، حقهم، فالتعذيب اللي تياخذوه من طرف عقلية اللي مازال كتحن إلى الماضي في عذاب كبير، الناس ديال سطات، هادو ناس قطعوا لهم الصناديق ديالهم ملي كانوا مؤقتين، كانوا كيخضعوا لصندوق تابع لصندوق الإيداع والتدبير، المهم الآن كيخضعوا لصندوق آخر، تم الاقتطاع الازدواجي ما بين الصندوق الأول والصندوق الثاني، ملايين الدراهم اللي تحرموا منها ولا من يجيب، دائما هناك إغفال و تسويف.

فمرة أخرى أشكركم السيدة الوزيرة، و أقول ضرورة عقد لجنة للبحث عن الحلول الناجعة إرضاء لجميع الأطراف، وشكرا مرة أخرى، اسمح لي السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة كاتبة الدولة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا السيد الرئيس.

خصني نعمل غير واحد الملاحظة بالنسبة لهاذ 116 ديال الأعوان اللي عندهم مشكل في الحي الجامعي ديال مكناس، بطبيعة الحال أنتما عارفين السبب ديالو هو أنه كان من 2003 حتى ل 2005، كانوا كيتقاضاو أجور من الحي الجامعي، في الوقت اللي كانت الوضعية ديالهم في طور التسوية لأنهم ترسموا، ملي جات التسوية ديالهم طالبوهم باش يسترجعوا من عندهم دوك العامين اللي اعطاهم الحي الجامعي، وكان خلاف حول هذه المسألة هاذي، ما قدروش يوصلوا لتسوية، فاضطرت المصالح أنها تطالب باسترداد هذه المبالغ، الشيء اللي خلق هاد المشكل هذا.

الآن الإدارة المركزية منكبة على هذا الموضوع، راه كاينة لجنة كتشتغل على هذا الملف هذا، نتمناو إن شاء الله أنهم يلقاو واحد الحل، لأن ما تم دفعه من طرف الحي الجامعي لابد من استرجاعه لأنه حتى هو يخضع للمراقبة وما يمكنلوش يبقى يدفع الفلوس بلا ما يكون عندو سبب لدفع هذه الأموال.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الثاني الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي حول مباراة توظيف حاملي الشواهد العليا، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، عبد المجيد المهاشي، عادل المعطي، نبيه لحسن، الغازي لغرارية، عمر الجزولي، البشير أهل حماد، عبد الحميد أبرشان، أحمد النماوي، حسيني محمد، محمد تاضومانت، الحافظي سلامة، محمد برطني، المهدي زركو، الكلمة لأحد المستشارين المحترمين:

المستشار السيد محمد تاضومانت:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدة الوزيرة، لقد سبق لنا أن طرحنا هذا السؤال سنة 2007 لأن كانت هناك شروط وملابسات مختلفة على ما هو الوضع الآن، ولهذا فإننا سنجد أنفسنا مضطرين لملاءمة السؤال وتكييفه مع المستجدات التي يعرفها الآن ملف تشغيل المعطلين حملة الشواهد، خصوصا الحجم الكبير الذي ساهمت به وزارة التربية الوطنية في عملية توظيفهم.

سؤالنا السيدة الوزيرة كما يلي: ما هي المعايير التي اعتمدتها الوزارة لتوظيف أعداد مهمة من حملة الشواهد العليا؟ وهل ستعمل الوزارة على تسوية وضعية الذين تم توظيفهم عن طريق التعاقد؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر للإجابة على السؤال.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

كما تعلمون فإن ولوج مهن التربية والتكوين يتم عبر مراكز تكوين الأطر التابعة للوزارة: مراكز تكوين أساتذة التعليم الابتدائي، مراكز تكوين أساتذة التعليم الإعدادي، المدارس العليا للأساتذة، مركز التخطيط والتوجيه التربوي، مركز تكوين مفتشي التعليم، إلا أنه في إطار بعض العمليات الاستثنائية يتم اللجوء إلى الوزارة لاستيعاب بعض الكفاءات وتشغيلها وفق خريطة الحاجيات من الأطر التربوية والإدارية.

وهكذا قامت الوزارة بتوظيف 3574 مستفيد ومستفيدة منذ سنة 2007 إلى غاية شتنبر 2009، هؤلاء 3574 منهم 2800 من حاملي الشهادات العليا، وقبل إسنادهم المهام المنوطة بهم يخضع المعنيون بالأمر لتكوين تربوي مندمج لتأهيلهم وتنمية قدراتهم، وخلال السنة الدراسية تقوم الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بتنظيم دورات تكوينية لفائدتهم، يؤطرها أطر التفتيش التربوي وأطر مصالح الإدارة للسهر على حسن اندماجهم في منظومة التربية والتكوين.

وتجدر الإشارة إلى أن فوج 2007 تم إخضاعه لمقابلات انتقائية مباشرة من طرف وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر، حيث تم انتقاء 1000 مرشح ومرشحة من مجموع 3000 من حاملي الشهادات وفق معايير موضوعية تأخذ بعين الاعتبار نوعية الشهادات الجامعية، والنقط المحصل عليها، ومدى قابلية المرشح للاندماج والعطاء في مجال التربية والتكوين، هاد حاملي الشهادات العليا تم توظيفهم مباشرة في إطار المناصب المالية اللي كتوفر عليها الوزارة أي إما كأساتذة للتعليم الثانوي التأهيلي أو كمتصرفين، إذن ما عندهمش عقود مع الوزارة، هما يعني موظفين عاديين، اللي عندهم عقود هما اللي تم توظيفهم مباشرة على إثر المباراة ديال غشت 2009 وهادو بطبيعة الحال عندهم عقود كتربطهم مع الأكاديميات إلى غاية 31 دجنبر 2009، وابتداء من فاتح يناير سوف يتم توظيفهم في المناصب المالية على غرار ما يتم العمل به بالنسبة لباقي الموظفين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزيرة، الكلمة لأحد المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير المحترم،

استمعنا السيدة الوزيرة لجوابكم، وكنشكروك على هاد التوضيحات اللي اعطيتو، ولكن استمعنا بأنه هناك توظيف 3500 وما يزيد من الأطر التربوية والإدارية، لكن كما تعلمون السيدة الوزيرة أن بأمر من صاحب الجلالة أعطيت لقطاع التربية والتكوين أهمية قصوى، حيث خصص لهذا القطاع غلاف مالي جد مهم عبر البرنامج الاستعجالي، فكنتساءلو معكم السيدة الوزيرة على: هل تم توظيف مثلا الأطر التقنية، من مهندسين، ومهندسين معماريين، وتقنيين، لمواكبة وتدبير هاذ الغلاف المالي الجد مهم؟

فباش نكون واضح معكم أكثر السيدة الوزيرة، كنلقاو مثلا في بعض الأكاديميات وبعض النيابات كتلقى مثلا الميزانية التي سوف تدبر في البرنامج الاستعجالي هي 25 مليار سنتيم، وكنلقاو اللي مقابلينها هما 3 ديال التقنيين، فهل يعقل أنه مثلا المصلحة التقنية داخل الأكاديمية، وداخل النيابة يمكن لها تدبر داك الغلاف المالي الجد مهم؟ معنى هنا مكاينش المواكبة ديال الأطر التقنية.

وإلى لاحظتو السيدة الوزيرة، غير مقارنة بلا ما ندخلو للمعايير اللي خصها تكون، غير مقارنة مع المصالح التقنية الأخرى: المصالح التقنية ديال العمالات، المصالح التقنية ديال الجماعات المحلية، المصالح التقنية ديال مديرية التجهيز، المديرية ديال الفلاحة، الأطر التقنية كاين واحد العدد اللي ضروري منو كي يدبر الغلاف المالي اللي هو مرصود، هذا هو السؤال ديالنا السيدة الوزير.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، المكلفة بالتعليم المدرسي:

في الحقيقة، السيد الرئيس، المسألة اللي كيطرحها السيد المستشار هي عندها واحد الأهمية بالغة بالفعل، لأنه بالنظر إلى الرهانات التي نشتغل عليها حاليا في إطار البرنامج الاستعجالي، وبالنظر كذلك إلى المجهود المالي الذي تقوم به بلادنا حاليا لفائدة قطاع التربية والتكوين، لابد من دعم القدرات التي تتوفر عليها الوزارة من أجل التمكن من التفعيل الأمثل للبرنامج الاستعجالي.

في هاذ الإطار بطبيعة الحال هناك عدة إجراءات تأخذها الوزارة، أولها توظيف بطبيعة الحال الأطر التقنية، ومن هاذ حاملي الشهادات كانت عندنا 197 ديال الدكاترة اللي هما دخلوا كمتصرفين يعني تعزيز المصالح الإدارية بهم، وكذلك هناك إجراءات متعلقة بتفويت بعض الخدمات، وأنتم بطبيعة الحال اسمعتو الكلام على المباراة الدولية التي أعلنا عنها من أجل بناء المؤسسات التعليمية والداخليات بواحد العدد كبير اللي هو كيبلغ أكثر من 1200 مؤسسة، وتقريبا 800 داخلية، اللي ما يمكنش تماما أننا نعملوها في إطار ما يتوفر لدينا من إمكانيات تدبيرية.

ولذلك الوزارة واعية بهاذ الإكراه الكبير وكتوضع لو الحلول، بالإضافة مثلا إلى الشراكات التي سوف نعقدها، الشراكات المحالية على صعيد الإدارة الترابية والجماعات المحلية من أجل أن يساهم الجميع في هذا المشروع الحيوي لبلدنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الثالث الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي حول إحياء الألعاب المدرسية، للمستشارين المحترمين السيدين الحفيظ أحثيث، إسماعيل المغاري، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد إسماعيل المغاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

يلاحظ الجميع أن مجال الرياضة ببلادنا يعرف تراجعا كبيرا من جراء عدم الاهتمام بالطاقة الشابة، والتي غالبا ما تكون نابجة للأندية وفروعها في المدن المغربية، ولعل الخزان الكبير الذي كان يزود أنديتنا بالطاقة الشابة في مجال الرياضة بكل أصنافها هي المؤسسة التعليمية.

السيدة الوزيرة، هل تفكرون في إحياء الألعاب المدرسية، والمنافسات التي كانت تنظم بين المؤسسات في جميع الرياضات لتعيد إلى الواجهة الطاقة الكبيرة التي تزخر بها مؤسستنا التعليمية، والتي من المفروض أن تساهم في تطوير الرياضة عموما ببلادنا؟

وشكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي للإجابة على السؤال.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارين،

بطبيعة الحال أشكركم على الاهتمام بهذا الموضوع الحيوي، ليس فقط لأن التربية البدنية تشكل مكونا أساسيا في صلب المشروع التربوي، ولكن كذلك لأن الإقلاع الرياضي المنشود ببلادنا يمر حتما عبر المدرسة والجامعة، اللتان تشكلان مشتلا متميزا لتهييء أبطال الغد، كما أكد على ذلك صاحب الجلالة نصره الله في الرسالة الموجهة إلى المشاركين في المناظرة الوطنية حول الرياضة المنظمة في أكتوبر 2008.

والوزارة انطلاقا من وعيها بهذه المسؤولية، أستسمحكم السيد المستشار السؤال ديالكم فيه واحد الحكم ضمني بأن الرياضة المدرسية راها ميتة، ولكن في الواقع الرياضة المدرسية راها كتشهد واحد الحيوية كبيرة، غادي نبينها في بعض المؤشرات.

الوزارة انطلاقا من وعيها بهذه المسؤولية في هذا المجال تتوفر على رؤية وعلى آليات فاعلة أذكر منها:

- مديرية مركزية للارتقاء بالرياضة المدرسية تم إحداثها سنة 1994؛
- الجامعة الملكية المغربية للرياضة المدرسية التي تم إحداثها بموجب قانون سنة 1996، وتتوفر على فروع جهوية وإقليمية، تؤطر الجمعيات الرياضية المدرسية بالمؤسسات التعليمية.

ويتم سنويا تنظيم عدد كبير من التظاهرات الرياضية، تنطلق من المؤسسات التعليمية، وتتوج بالمشاركة في الألعاب المدرسية الوطنية والمغاربية والعربية والدولية، وسوف أعطي بعض المؤشرات حول هذه الألعاب:

- فمثلا في العدو الريفي سنويا مشاركة 1600 عداء وعداءة؛
- في الرياضات الجماعية يشارك فيها 84 فريقا ذكورا وإناثا بما قدره 1700 مشارك ومشاركة؛
- كرة القدم كأس دانون 750 مشارك؛
- ألعاب القوى: 1300 عداء وعداءة؛
- البطولة الوطنية المدرسية الخاصة بالتعليم الابتدائي: 1100 مشارك ومشاركة؛
- اليوم الأولمبي المدرسي الذي شرعنا في تنظيمه منذ السنة الماضية بمناسبة عيد ميلاد صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير مولاي الحسن، ويتميز هذا اليوم بمشاركة أجود العناصر الممثلة لمختلف جهات المملكة والمتفوقة في الأنواع والرياضات الأولمبية.

بطبيعة الحال تشارك المنتخبات الوطنية الرياضية المدرسية سنويا في التظاهرات الرياضية المدرسية المغاربية والعربية والعالمية، علما أن المغرب عضو نشيط وفعال في الإتحاد الدولي للرياضة المدرسية، والإتحاد العربي للتربية البدنية والرياضة المدرسية اللي كيترأسو المغرب اللذان ينظمان سنويا هذه التظاهرات في مجموعة من الرياضات.

ومن خلال جل المشاركات المدرسية، أبانت المنتخبات الرياضية المدرسية الوطنية عن مؤهلات رياضية عالية، وحققت نتائج محترمة، مكنتها من رفع العلم المغربي في العديد من الملتقيات والتظاهرات الرياضية العالمية، أذكر منها على سبيل المثال: مشاركة المنتخب المدرسي في البطولة المغاربية للعدو الريفي بتونس في فبراير 2009، حيث حصل الفريق المغربي على الرتبة الأولى في الترتيب العام، وبذلك احتفظ بلقب هذه البطولة للمرة 12 على التوالي، كما شارك المغرب في الألعاب الرياضية العربية المدرسية الأخيرة المنظمة بالأردن، ونال المنتخب في ألعاب القوى الرتبة الأولى ب 23 ميدالية.

بطبيعة الحال هذا لا يعني على أننا قد حققنا كل أهدافنا في هذا المجال، فالبرنامج الاستعجالي كذلك وضع مشروعا خاصا بالارتقاء بالرياضة المدرسية، يهدف أساسا إلى الارتقاء بما هو موجود، ولكن كذلك إلى مصاحبة التلاميذ الموهوبين الذين يطمحون إلى اختيار الرياضة كأفق مهني من خلال صيغ تربوية حديثة، تمكن من مزاولة النشاط الرياضي في مستويات عالية، ومواصلة الدراسة دون تعثر، وذلك بتوسيع شبكة الثانويات الرياضية لما هو موجود، بالإضافة إلى ثانويات جديدة بابن سليمان وإفران.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة لأحد المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد إسماعيل المغاري:

شكرا السيدة الوزيرة على أجوبتها البناءة، ولكن يلاحظ، السيدة الوزيرة، أن الألعاب المدرسية قد تضاءلت بشكل كبير، ولاسيما في المدن الصغرى وخاصة في البوادي، وإذا رجعنا إلى التاريخ، السيدة الوزيرة، نلاحظ أن عددا كبيرا من الأبطال قد كان مصدرهم يعود بشكل أساسي إلى الألعاب المدرسية التي كانت تحييها وتنظمها المدرسة، سواء في القرى أو في البوادي.

ملاحظة أخرى، السيدة الوزيرة، أنه أثناء إعداد تصاميم المدارس لوحظ غياب شبه تام للفضاءات الرياضية، حتى بالنسبة للمدن الكبرى، فما بالك بالنسبة للمدن الصغرى.

ولا يخفى عليكم السيدة الوزيرة أن هذه الفضاءات، وهذه الأنشطة قد تشمل متنفسا للطاقات الواعدة، في حين نلاحظ أن في كثير من الأحيان أصبح مصيرها هو الإدمان والتشرد. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، في إطار الرد على التعقيب السيدة الوزيرة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، المكلفة بالتعليم المدرسي:

في الحقيقة، السيد المستشار، البنايات المدرسية، خصوصا على المستوى الإعدادي والثانوي التأهيلي ضروري أن تكون فيها يعني تجهيزات رياضية، ميمكنش تكون بدون تجهيزات رياضية، عندنا بعض المشاكل في التعليم الابتدائي، ولكن البرنامج الاستعجالي أكد يعني اعطى الأسبقية للتعليم الابتدائي، لأننا بغينا نعمموا التربية البدنية والرياضة المدرسية بالتعليم الابتدائي لأن في الابتدائي كل العادات الحسنة يتم ترسيخها في هاذ السن.

إذن كاين مجهود، ربما تكون لاحظت بعض الأوضاع في بعض المؤسسات اللي ماشي هي هاديك، ولكن كاين مجهود كبير للارتقاء بهاذ الجانب على صعيد المؤسسات التعليمية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الرابع الموجه إلى السيد الوزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي حول تدارك الخصاص في المنشآت الدراسية بالعالم القروي، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الأنصاري، مصطفي القاسمي، خالد الإبراهيمي، محمد بلحسن خيير، عبد العزيز العزابي، علي قيوح، محمد بنزيدية، العربي سديد، محمد بلحسان، التيجاني حباشيش، عبد الغني مكاوي، الكلمة لأحد المستشارين.

السيد المستشار:

السيد الرئيس،

السيدة والسيد الوزير،

السيدتين والسادة المستشارين،

إن النظام التربوي التعليمي في المغرب يتخبط في مشاكل لا حصر لها، وخاصة بالعالم القروي الذي يعيش وضعية مزرية نتيجة التهميش والتشتت والعزلة وهيمنة الفقر والجهل والأمية والتخلف، إلى جانب الاختلالات التربوية والتعليمية ذات طابع مادي نظري وبنيوي وبشري مع طرح البدائل الممكنة، والتي تحتاج إلى نقاش وبحث وقرار سياسي واجتماعي.

ولتجاوز هذه الوضعية، في إطار تفعيل المبادرة الوطنية التي نادى بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، فعلى الحكومة والبرلمان والمجتمع المدني بكل أطيافه وفعالياته والمركزيات النقابية أن يتم التفكير مليا وبعيدا عن السياسة الترقيعية وأسلوب التماطل والتسويف والارتجال في إيجاد حل نهائي لمعضلة التربية والتعليم بالعالم القروي، الذي يعاني من اختلالات كبيرة وكثيرة على مستوى التجهيز والبنيات التحتية والموارد البشرية ووضعية السكان ليساهم الكل في التنمية المستدامة والتقدم للبلاد الذي نصبو إليه.

لذا نسائلكم السيدة الوزيرة: ما هو البرنامج الحكومي المستقبلي لتدارك الخصاص في المدارس والإعداديات والثانويات لإنصاف العالم القروي؟ وكم عدد الأطفال الذين هم في سن التمدرس بالمناطق النائية الذين استفادوا من برامج تسيير هذه السنة؟ وكم سيستفيد من الأطفال لمقاومة الهذر المدرسي السنة المقبلة من هذا البرنامج؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة كاتبة الدولة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، المكلفة بالتعليم المدرسي:

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين،

أشكر السيد المستشار على اهتمامه بالتعليم بالوسط القروي، باش نجاوبو على هاذ السؤال أعتقد بأنه في البداية لا بد منقرو بأن بلادنا عملت واحد المجهود كبير لفائدة الوسط القروي في السنوات المنصرمة، مخصناش ننساوه.

من أجل ذلك باش ما ننساوهش نعطي بعض المؤشرات، الآن عدد المؤسسات التعليمية اللي عندنا 9662، منها 5360 في الوسط القروي، أي 55% من المؤسسات كاينة في الوسط القروي، إلى امشينا للابتدائي كنلقاو 62% من عدد المؤسسات موجود الآن في الوسط القروي.

إلى امشينا إلى عدد المتمدرسين عندنا 6 المليون و45 ألف، منها 2 المليون و593 ألف بالوسط القروي، أي 40%.

جميع الأسلاك، إذا اخذينا الابتدائي 51% من التلاميذ متمدرسين في الوسط القروي.

إذا اخذينا الأساتذة كنجبرو على أن من أصل 220 ألف أستاذ، عندنا 94 ألف في الوسط القروي، أي 44%، الأسلاك بثلاثة.

إذا امشينا للابتدائي كنجبرو 60% من الأساتذة في الابتدائي كاينين في الوسط القروي.

إذن كاين واحد المجهود كبير اللي قامت به بلادنا، إلا أن تشتتت الساكنة كيجعل على أن هذا المجهود غير كافي للاستجابة إلى حاجيات الساكنة بالوسط القروي.

لذلك جاء البرنامج الاستعجالي للاستجابة لهذه الحاجيات الملحة، وأكبر مستفيد من البرنامج الاستعجالي هو الوسط القروي، بحال اللي غادي نبين لكم هاذ الأرقام التالية:

عندنا 1246 مؤسسة سوف يتم بناؤها، 63% منها بالوسط القروي؛

عندنا 454 داخلية جديدة بمؤسسات جديدة، فيها 439 في الوسط القروي، أي 97%، والداخليات التي سوف تحدث بمؤسسات قائمة 392 داخلية، 88% منها في الوسط القروي.

إلى شفنا تأهيل المؤسسات التعليمية، وأنتم كتعرفوا الرقم 18600 اللي كان مبرمج، واللي تقدم أمام صاحب الجلالة، 13400 في الوسط القروي، أي 72%، إذن كاين واحد المجهود كبير لفائدة الوسط القروي مبرمج في إطار البرنامج الاستعجالي، ولكن ما كنكتفيوش فقط بالبنايات المدرسية، فهناك برامج كما تعلمون موجهة للمعيقات السوسيواقتصادية، أي المستوي المعيشي للأسر وقدرتهم على تحمل النفقات المرتبطة بالتمدرس، وكلكم كتعرفوا الآن المستوى اللي وصلت لو مبادرة مليون محفظة التي أطلقها صاحب الجلالة في السنة الماضية، والتي بلغت هاذ العام 3,7 مليون مستفيد، الداخليات والمطاعم المدرسية اللي عرفت واحد التوسع كبير هاذ السنة، واللي ترفع من الاعتمادات ديالها بواحد الشكل ملموس.

النقل المدرسي الدعم المباشر للأسر اللي سول عليه السيد المستشار اللي استفادوا منو السنة الماضية 47 ألف أسرة، واللي غادي يستفيدوا منو هاذ العام 162 ألف أسرة بغلاف مالي قدره 220 مليون درهم.

بطبيعة الحال هناك كذلك مكونات أخرى مرتبطة بالموارد البشرية، بحيث أننا عندنا مشكل استقرار الأساتذة بالوسط القروي، وهاذ المشكل ديال الاستقرار عندو الآن جوج المقاربات، الأولى هي ديال بناء السكن في الوسط القروي لفائدة الأستاذات والأساتذة، والثانية هي التعويضات عن العمل بالوسط القروي، اللي غادي نشرعو إن شاء الله من بعد صدور المرسوم المتعلق بها في تطبيقها ابتداء من فاتح يناير 2010.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

أختي، إخواني المستشارين،

تسمح لي السيدة الوزيرة في البداية بغيت ندير واحد الملاحظة، وهو بغيت نشكرك، لأنه أنت مشهود لك بأكبر حضور متميز داخل مؤسسة مجلس المستشارين للرد على تساؤلات السيدات والسادة

المستشارين، ومن خلالنا الرأي العام في قطاع يعد حيويا، ويهتم به جميع المغاربة.

وكذلك أريد، بناء على المعطيات التي تفضلت وأعطيتها للمجلس الموقر، أن أؤكد لك أنه لا يمكن إلا لجاحد أن ينكر المجهودات الجبارة التي تقوم بها الحكومة من أجل النهوض بالقطاع، وذلك في إطار البرنامج الاستعجالي، وما خصصته الحكومة من زيادة مرتقبة ومهمة جدا في القانون المالي 2010 من أجل حل الإشكالات المستعصية أحيانا لهذا القطاع، ولكن هذا لا يعفينا كبرلمانيين وكممثلي الأمة أن نمارس حقنا الدستوري في الرقابة، وذلك عن طريق إبداء الرأي أو إعطاء الملاحظات أو التساؤلات، وهذا في صميم عملنا.

وانطلاقا من هذا أريد السيدة أن أدلي لك ببعض الملاحظات أو التساؤلات:

– هناك مجهود ولكن هناك خصاص مهول في الطاقم التربوي، رغم الأرقام التي تفضلت بإعطائها لنا، وخاصة في العالم القروي، ونود أن يكون مجهودا إضافيا واستثنائيا ولو عن طريق استجلاب بعض الأطر الصالحة في الجماعات المحلية، كما فعلتم سابقا، ونود في لقاءات أخرى أن نتعرف على الإحصائيات في نطاق التعاون ما بين الجماعات ووزارة التربية الوطنية؛

ـــ ثم كذلك النقطة الثانية التي أريد أن أشير إليها هو ما تعرفه المشاكل من تلكؤ في الحل بالنسبة للمسؤولين، سواء الإقليميين أو الجهويين، وذلك خلافا للامركزية واللاتمركز المعتمد من طرف الحكومة، أود أن يحفزوا على حل الإشكاليات الصغرى لكي لا يثقلوا كاهلكم بتلك المشاكل.

– ثم كذلك الحكومة قامت بعدة إجراءات لإسعاف المعوزين بالعالم القروي، ولكن هذا خطاب محصور في هذه القبة، ومن خلال هذه القبة وعن طريق البث المباشر إلى من أسعفه الوقت للملاحظة أو التفرج الآن على جلسة الأسئلة الشفوية، نود أن يكون هناك تواصل مؤسساتي بين وزارة التربية الوطنية والمنتخبين والمجتمع المدني وجمعيات أولياء وآباء التلاميذ، لتمرير هذا الخطاب الحكومي لكي يعرف ويكون شريكا لكم في ما تقومون به من مجهودات، وأن تستمعوا إليهم كذلك... لتعرفوا من خلالهم ما هي هواجس ذلك الأب وأولياء الأبناء في العالم القروي؛

– ثم كذلك من بين الهواجس التي سجلتها، وهو ظاهرة غياب رجال التعليم في العالم القروي، انطلاقا من حصولهم على الشواهد الطبية للمجاملة، وأود أن يكون هناك عمل مشترك مثمر بين وزارة التربية الوطنية وبين وزار ة الصحة لتقزيم وللحد من ظاهرة الشواهد الطبية، التي في بعض الأحيان تبقى بعض الأقسام تعرف سنوات بيضاء، نظرا للتغيبات التي هي مبررة بالشواهد، ولكن شواهد مجاملة؛

– ثم كذلك آخر نقطة إلى اسمح لي السيد الرئيس، وهي القضية ديال الإعداديات أو النقل كذلك للهذر المدرسي، كاين مجهود جبار لا يمكن أن ننكره، ولكن كذلك لا بد، أنا في نظري فيما يخص خاصة النقل المدرسي أن يتم تشجيع جمعيات المجتمع المدني والجماعات المحلية التي تساير هذا التخطيط، وكذلك التوسيع من وعاء الأسر المعوزة في الجماعات الفقيرة حسب إحصائيات المندوبية السامية للفقر، وبدون شك سيكون لنا لقاء إن شاء الله في الجلسة المخصصة لتوسيع النقاش.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، نعم آسيدي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

غير أعتقد أن التوقيت محدد بالنظام الداخلي، أنا ما بغيتش نقاطع الزميل ديال،ي خمسة ديال الدقائق في التعقيب، وهو دقيقتان، هو ماشي الوحيد أن كل اللي داز كيتجاوز الوقت القانوني، وما كاينش سلطة تقديرية، السيد الرئيس، في هاذ التوقيت لأنه محدد...

السيد رئيس الجلسة:

كلشي منكم السيد المستشار، السيدة الوزيرة في إطار الرد على التعقيب... الكلمة للسيدة كاتبة الدولة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على كلمته وعلى اقتراحاته، في الحقيقة الاقتراحات ديالكم السيد المستشار كتمشي في الاتجاه تماما اللي حنا كنشتغلو عليه، لا فيما يتعلق بدعم اللامركزية واللاتمركز، يعني بإيصال القرار حتى للمؤسسة التعليمية، وسبق لي في الجلسة الماضية

كنت تحدث على هذا الموضوع هذا، ولا في إشراك الجماعات المحلية والمجتمع المدني وجمعيات الآباء في تدبير الشأن التربوي.

بطبيعة الحال باقي ما وصلناش لذاك النموذج اللي حنا كنطمحو لو جميعا، ولكن إن شاء الله الشهور المقبلة غادي تعرف مجهود من طرفنا في النزول إلى الميدان، أولا للتواصل مع الفعاليات المحلية، وكذلك لبناء مشروع مشترك متعاقد حوله مع هاته الفعاليات، لأننا إذا تركنا لوحدنا في هذه الساحة ما غاديش يمكن نحققو كل الأهداف وكل الطموحات، لابد أن يتعبأ الجميع حول هذه القضية المصيرية،

وبطبيعة الحال أنا متأكدة بأن الجميع باغي يشارك، كيخصنا غير نلقاو الإطارات المناسبة، غادي نلقاوها إن شاء الله.

أنا كنت سبق لي تحدثت على الدورية المشتركة مابين وزير الداخلية ووزير التربية الوطنية من أجل مأسسة الشراكة على صعيد الجماعات والأقاليم والجهات، غادي نبداو نفعلوها إن شاء الله في القريب العاجل، ولابد كذلك أن نجد جميعا حلول للمشاكل المرتبطة بتغيبات الأساتذة، واحنا عملنا واحد العدة انطلاقا من السنة المنصرمة، وأعطت نتائج، ولكن مازال كيخصها تدعم من طرف الجميع، وخصها تدعم كذلك بحل المشكلات المرتبطة بظروف العمل داخل الوسط القروي، بدء من السكن، وكل ما يحيط بالظروف التي يشتغل بها الأستاذات والأساتذة، مع العلم أننا لا يمكن أن نتساهل مع من يخل بواجبه، ويضر بمستقبل وطننا العزيز.

شكرا السيد الرئيس

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

ننتقل الآن إلى السؤال الخامس والأخير الموجه إلى السيد وزير التربية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي حول تقييم العشرية الأولى للتعليم، للمستشارين المحترمين السادة: المعطي بنقدور، الحبيب لعلج، لحسن بيجديكن، يوسف بنجلون، محمد عبو، إبراهيم الحب، عبد الرحيم العماني، عبد الله الغوثي، عبد الواحد الشاعر، مصطفى الشهواني، عبد العزيز بوهدود، علي طالحة، خيري بلخير، عبد السلام أمغار، محمد مفيد، شفيق بنكيران، العلمي التازي، الحسين أشنكلي، عبد القادر سلامة، الحو المربوح، لحسن العواني، عبد العزيز البنين، لحسن عباد، أحمد بنيس، محمد أمزال، أحمد أبرجي، عبد المالك الأعرج، محمد القندوسي، توفيق كميل، مولاي امحند المسعودي، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد الحبيب لعلج:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

سؤالي هذا يتوجه، وهو ربما خلاصة عبر الأسئلة التي دارت فيما قبل، وهو يتساءل عن العشرية التي نحن بصددها أو الوصول إليها، بدء من الميثاق الوطني للتربية والتكوين، الذي قاربت عشريته الأولى على النهاية، بغينا نشوفو راسنا فين حنا واصلين، في الحقيقة السؤال واسع، ربما كانت بعض التساؤلات جات في محور الأسئلة السابقة، ولكن بغينا نعطيو فرصة للسيدة الوزيرة، ونحن في الدخول المدرسي باش تعطينا واحد الفكرة على هاد الميثاق، فين وصلنا وفين حنا واصلين لو؟ أشنو هي النظرة المستقبلية في العشر سنوات المقبلة إن شاء الله إلى كانت؟

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة كاتبة الدولة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارين،

بحال اللي قلتو السيد المستشار هذا سؤال من الصعب جدا أن الإنسان يجاوب عليه في ثلاثة ديال الدقائق، ولكن كيمكن بسرعة شديدة مع التركيز على بعض المؤشرات نقولو بأن هاذ العشرية ديال الإصلاح حققت واحد المجموعة من المكتسبات، ولكن مازالت هناك معيقات ومشاكل، جاء البرنامج الإستعجالي ليحل جزء منها.

ففيما يتعلق بالجانب الكمي بطبيعة الحال هناك تحسن ملموس لمؤشرات التمدرس في كل الأسلاك، حيث أن نسبة تمدرس الفئة العمرية 4-5 سنوات: مرت من 55% سنة 2000 إلى 64% سنة 2009؛

بالنسبة للفئة العمرية 6-11 سنة: نسبة التمدرس مرت من 79% إلى 92%؛

الفئة العمرية 12-14: من 58% إلى 70%؛

والفئة العمرية 15-17: من 35% إلى 50% .

إذن هاذي نسب محترمة تم تحقيقها فيما يتعلق بتوسيع التربية على عدد أكبر من التلاميذ، حيث أن هاذ العشرية عرفت أكثر من مليون و200 ألف تلميذ إضافي في المدارس المغربية.

كذلك دائما في هذا المجال تقليص الفرق بين نسب التمدرس بين الذكور والإناث، وبين الوسطين القروي والحضري.

أما في مجال الإصلاحات البيداغوجية، فقد شهدت العشرية إصلاح البرامج والمناهج، باعتماد مبدأ الكفايات ومدخل القيم، إصلاح نظام الامتحانات، توسيع ولوج تكنولوجيا الإعلام والاتصال، إدماج الأمازيغية في التعليم الابتدائي.

في مجال تدبير الموارد البشرية: تحسين أوضاع العاملين بالقطاع، إحداث مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية، حل مجموعة من الملفات العالقة، التي كانت تشوش على عمل وعلى اطمئنان العاملين داخل القطاع.

في مجال الحكامة: اعتماد نموذج جديد للحكامة اللامتمركزة بإحداث الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، وبالتاسيس لتدبير تشاركي على صعيد المؤسسة التعليمية، من خلال مجاس التدبير اللي كيشرفوا عليها الأساتذة وممثلين عن الآباء، وعن الجماعات المحلية، وحتى عن التلاميذ بالنسبة للتعليم الثانوي.

هذه الإنجازات مختصرة، بالرغم من أهميتها لم ترق إلى ما تم التعبير عنه في إطار الميثاق الوطني للتربية والتكوين، حيث أن منظومة التربية والتكوين ما زالت تشكو من معضلتين أساسيتين: أولها عدم قدرة المنظومة على تحقيق التعليم الإلزامي إلى غاية 15 سنة، لأن عشرات الآلاف من الأطفال اللي هم دون الخامسة عشرة يوجدون خارج أسوار المدرسة، وكذلك ضعف التحكم في المعارف والكفايات الأساسية الضرورية للمساهمة الفاعلة في الحياة الاجتماعية.

هذا ما برر صفة الاستعجال التي تم إطلاقها على البرنامج الاستعجالي الذي سطر الخطة الإجرائية لمواجهة هذه المعضلات بالتدخل في كل أبعاد المنظومة، من فضاءات وتجهيزات، وحكامة، وتدبير للموارد البشرية، إلى غير ذلك.

وسوف تمكننا هذه الإجراءات المبرمجة في البرنامج الاستعجالي من وضع الأسس للتفكير في نموذج المدرسة المغربية للألفية الثالثة، بطبيعة الحال هذا العمل اللي غادي نقومو به في إطار البرنامج الإستعجالي يتطلب مجهودا جماعيا لكل المؤسسات ولكل المواطنين، لأن هذه القضية هي قضية كل المواطنين، وتتطلب تعبئتنا جميعا من أجل الارتقاء بالمدرسة المغربية لأنها قاطرتنا نحو المستقبل الأفضل.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة الآن لأحد المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحبيب لعلج:

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيدة الوزيرة.

ما يمكن أن نستنتجه هناك استعجالي بمعنى أنه ميثاق التربية والتكوين أصبح متجاوزا شيئا ما، ونحن نهتم بالشأن العام أقول لا البرنامج الاستعجالي يكون لسنة أو سنتين، هل لا يلزمنا أن ننظر إلى برنامج أو ميثاق آخر إلى ندوة أو إلى مناظرة وطنية لميثاق جديد، يراجع فيه الميثاق القديم وتراجع فيه السياسة التعليمية بالبلاد؟ هذا السؤال الأول.

السؤال الثاني: هل بإمكان السيدة الوزيرة باش تجينا للجنة الموقرة بهذا المجلس حتى نتداول هذه المواضيع، إنها مواضيع كبيرة وعريضة ومهمة جدا، والتواصل ما بين الحكومة وما بين المواطنين يمر عبر ممثليه في البرلمان وممثليه في الجماعات، فلهذا أستدعي السيدة الوزيرة المحترمة للنقاش المطول لتفسير للسادة المستشارين المزايا ديال هاد المنظومة الاستعجالية اللي بغيناها، وكذلك النظر إلى المستقبل، لأنه ما يمكناش نبقاو نتأسفو على الماضي، الماضي ربما كانت فيه جرأة لتداول الموضوع، ربما هناك هفوات يجب تداركها بالنسبة للمستقبل، وهذا شيء مهم.

النقطة الثالثة، والذي غاب كثيرا من خلال الحصة المسائية ديال هاذ اليوم، ومن خلال الجواب ديالكم هو العنصر البشري كأداة فعالة في المنظومة التربوية، وهي اللي خصنا نهتمو بها، وهي اللي خصها يكون عليها الاهتمام والتركيز هو المربي أو المعلم في هذا البلد، الذي يجب أن يحتاط وأن يحظى باهتمام كبير وإعادة النظر لا في كيفية الاشتغال ديالو ولا الامتيازات اللي عندو، ولا ظروف العمل ديالو.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، المكلفة بالتعليم المدرسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار، بطبيعة الحال نحن على أتم الاستعداد للقدوم إلى اللجنة وتقديم كل المعطيات التي نتوفر عليها حول المواضيع التي تهمكم.

أود كذلك أن أضيف أنه السيد المستشار إذا انتبهتم إلى كل خطاباتنا وكذلك كل الوثائق الصادرة عن الوزارة ما عمركم غادي تلقاو بأنه الميثاق الوطني للتربية والتكوين متجاوز، الميثاق الوطني للتربية والتكوين يعتبر مكتسبا أساسيا بالنسبة إلينا لأنه مرجعية متوافق حولها، ومرجعية كذلك متطورة لأنها ألمت بكل المواضيع، إلا أن الأهداف المرقمة التي تم تحديدها لم نتمكن من إنجازها، ماشي بهاد السبب غادي يمكن لنا نتخلاو على الميثاق، الميثاق مازال قائما، وما يتعين القيام به هو المضي قدما في تحقيق الرؤية التي جاء بها، والأهداف الطموحة التي جاء بها كذلك.

أما فيما يخص العنصر البشري، فالعنصر البشري بالنسبة إلينا هو رأس المال، في الوزارة رأس المال الحقيقي هو العنصر البشري، لذلك فنحن مافتئنا نستثمر في هذا العنصر، وأنتم تعرفون كذلك بأن صاحب الجلالة أعطى رئاسته الشرفية لمؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية، وهذا الأمر راه فيه واحد القيمة رمزية كبيرة، نظرا للعناية المولوية بالعاملين داخل هذا القطاع، وتمكنا بفضل هذه المؤسسة أن نقدم خدمات جد هامة للعاملين داخل هذا القطاع، بالإضافة إلى كل الجهود التي قامت بها الحكومة من أجل تحسين أوضاع العاملين بالمدرسة المغربية، ومازال عندنا طموح باش إن شاء الله نرتقيو بالأوضاع المادية والمعنوية والاعتبارية لأسرة التربية والتعليم.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، وشكرا على المساهمة ديالك في هذه الجلسة.

ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع السياحة والصناعة التقليدية، وعددها أربعة أسئلة، إثنان منها يتناولان موضوع السياحة الوطنية، ونظرا لوحدة موضوعيهما نستأذن المجلس الموقر في عرضهما معا، وبعد ذلك نعطي الكلمة للسيد الوزير للإجابة عنهما.

السؤال الآني الموجه إلى السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية حول السياحة الوطنية، للمستشارين المحترمين: عثمون عبد الرحيم، عزيز اللبار، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد عزيز اللبار:

سيدي الرئيس.

السيد الوزير،

أختي وإخواني المستشارين،

لقد عرفت السياحة الوطنية طفرة وقفزة نوعية وازدهار ملموس خلال الثلاث سنوات الأخيرة، وتم تأهيل مجموعة من المدن المغربية بتوسيع بنيات الاستقبال بمجموعة من المحطات السياحية قصد الوصول إلى رهان 10 ملايين سائح في أفق 2010، إلا أن الأزمة المالية العالمية ألقت بظلالها على مجموعة من القطاعات الحيوية، ومن بينها قطاع السياحة ببلادنا، وهذا هو موضوع هذا السؤال.

فمن هاد المنطلق، نسائلكم السيد الوزير المحترم على الإجراءات التي اتخذتها الوزارة لحماية القطاع السياحي وللتخفيف من حدة وتداعيات الأزمة المالية العالمية عليه.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الثاني في نفس الموضوع، حول تأثيرات الأزمة العالمية على السياحة الوطنية، للمستشارين المحترمين السادة: عبد القادر قوضاض، عبد الحميد السعداوي، إدريس مرون، محمد فضيلي، الهاشمي السموني، عبد المجيد الحنكاري، لحسن بوعود، محمد لكبوري، بناصر أزوكاع، أحمد الجوهري، عياد الطيبي، شعيب حميدوش، الحسن القيشوحي، عبد الله أشن، عمر مكدر، لحسن بلبصري، محمد عدال، محمد بورمان، سيدي صلوح الجماني، حميد كوسكوس.

الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

مما لاشك فيه أن المغرب يولي اهتماما خاصا لقطاع السياحة، وذلك قصد بلوغ 10 ملايين سائح في أفق 2010، إلا أن الأزمة الاقتصادية التي تمر منها العديد من الدول قد تدلي بظلالها على القطاع السياحي بالمغرب في السنوات المقبلة، علما أن هذه السنة عرفت زيادة في عدد السياح بحوالي 7%.

ولذا نتساءل حول الخطة الاستباقي ة التي ستنهجها الوزارة قصد الحد من تأثير الأزمة العالمية على المنتوج السياحي المغربي؟ وهل هناك بحث جديد من أجل تنوع السياح عوض الاعتماد على الدول التقليدية؟ وما هو مصير العالم القروي والسياحة الجبلية في الإستراتيجية المقبلة للحكومة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤالين.

السيد محمد بوسعيد وزير السياحة والصناعة التقليدية:

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

أولا أشكر السادة المستشارين المحترمين على طرحهم لهذا السؤال المتعلق بتأثيرات الأزمة الدولية على القطاع السياحي، وإلى سمحوا لي السادة المستشارين نبدا ببعض البديهيات.

القطاع السياحي هو قطاع اقتصادي بحد ذاته، لذلك فهو يتفاعل مع الاقتصاد الدولي، وخاصة اقتصاديات الدول المصدرة للسياح، ثانيا أن هاد الأزمة الغير المسبوقة والمفاجئة كان لها أثر كبير وفعلي وملموس على القوة الشرائية للمستهلكين بالبلدان المصدرة للسياح، بل وأدت إلى الزيادة وارتفاع في نسب البطالة بهاد الدول، ملي تنقولو إنسان عاطل فهو يعني نقص في عدد السياح، ولكن أيضا تقلص الطلب الدولي على السياحة بفعل هاد التراجع ديال القوة الشرائية للمستهلكين، والمنظمة الدولية للسياحة أكدت أخيرا توقعاتها فيما يتعلق بالطلب الدولي على السياحة هاد السنة ديال 2009، بحيث من المرتقب أن تتقلص إلى 6%- عوض 7% اللي عاشها القطاع السياحي في الخمس سنوات الماضية، واللي كانت بالفعل سنوات ازدهار كبير على النشاط السياحي الدولي، بحيث كان ارتفاع على الطلب 7+% سنويا كل سنة 5 سنوات و 2009 6%- باش تشوفوا الفرق والتأثير ديال هاد الأزمة على القطاع السياحي.

هاد الأزمة إذن أثرت، وهادي حتى هي خصنا نذكرو بها على منتجي الأسفار، وعلى أيضا شركات الطيران التي أخذت مبادرات احترازية للتقليص من مصاريفها، والتقليص من التوسع ديالها عبر العالم بعد الخسارات المسجلة طبعا بفعل الأزمة.

هاد الأزمة أدت أيضا- بغيت ناخذ لحظات- إلى تطور عميق في نمط الاستهلاك ديال السياح، يمكن لي نلخصهم في ثلاثة ديال الإشارات:

1- السياح في أوربا بداو يفضلوا يقضيو العطل ديالهم داخل بلدانهم عوض السفر إلى الخارج؛

2- حتى ملي كيمشيو للخارج كيختاروا البلدان القريبة، وكيقلصوا من مدة الإقامة وكيقلصوا من مدة المصاريف؛

3- هاد السياح ولاو تيحجزوا في آخر لحظة، الحجز المتأخر اللي جعل أن يقع خلخلة حتى في نمط التسيير ديال منتجي الأسفار، ما بقاتش ذاك البرمجة من (saison) ل (saison) ولا يعني المستهلك كيقرر في آخر لحظة، وهذا بفعل تأثر التكنولوجيات الحديثة، وخاصة الأنترنيت، بحيث المستهلكين الآن ما بقاوش كيمشيو بالكثرة إلى الوكالات التقليدية، ولاو عبر الانترنيت كيحجزوا التذاكر، كيختاروا الأسفار، إذن هناك الصناعة الدولية السياحية التي تتحول بعمق بسبب هذه الأزمة.

ولكن منذ انطلاق البوادر الأولى لهذه الأزمة كان القطاع سباقا إلى استشعار مجلسكم الموقر بالتأثيرات المحتملة على النشاط السياحي الوطني، وكان لي طبعا الفرصة أنني قدمت ما سميناه ب كاب 2009، اللي هي خطة استباقية بمعية المهنيين لمحاولة التخفيف من أثر هذه الأزمة، هاد الخطة كتعمل على تقوية السياحة الداخلية، على تحسين الاستقبال، على تكثيف الشراكة مع منظمي الأسفار، على خلق مكتب للترويج لسياحة المؤتمرات، على القيام بعمليات مركزة للتنشيط من طرف المجالس الجهوية للسياحة، ومن بعد زادت الأزمة وزادت تعمقت، ولهذا الحكومة اخذات قرار بأن يدخل هذا القطاع ضمن لجنة اليقظة الإستراتيجية، وتعززت هذه الخطة بإجراءات إضافية

في إطار هاد لجنة اليقظة بالرفع بصفة استثنائية من ميزانية الترويج ب 300 مليون درهم، موجهة للحفاظ على أقساطنا بالأسواق التقليدية، تعزيز النقل الجوي من خلال اتفاقيات شراكة مع شركات الطيران، تمويل برنامج خاص بمراكش اللي كتعرف واحد التوسع ديال الطاقة الإيوائية بصورة مضطردة، أيضا مواكبة افتتاح محطتين جديدتين اللي هما السعيدية في الصيف الماضي، ومازاكان اللي كان التدشين ديالها قبل يومين، واللي يمكن لنا نعتبرو افتخار أن المغرب في عز الأزمة يواصل مسيرته التنموية ويفتح محطات سياحية جديدة وتلاقي نجاحا في تسويقها.

طبعا توقعت اتفاقية مع المهنيين يوم 9 يونيو، اللي فيه تعهد الحكومة بالرفع من الميزانية الموجهة للترويج، ولكن أيضا التزام للمهنيين، بحيث سيشاركون من جهتهم عبر تقديم عروض تحفيزية لفائدة السياحة الداخلية، تنظيم عمليات للتكوين المستمر لفائدة المستخدمين في القطاع مع الحفاظ على مناصب الشغل ومسايرة تطورات قنوات التوزيع على مستوى الأسواق الرئيسية، وذلك بتعزيز حضورها على الأنترنيت.

يمكن أن أؤكد لكم السادة المستشارين أن القطاع استطاع – لحد الآن – مقاومة هذه الأزمة نسبيا مقارنة مع وجهات أخرى بفعل تعبئة القطاعين الخاص والعام، و أيضا بفعل التوجهات الإستراتيجية لرؤية 2010، وأيضا بفعل تنوع وجودة منتوجنا.

بالأرقام، في التسع أشهر الأولى، وهنا يمكن لي نصحح للسيد المستشار المحترم، عدد الوافدين ارتفع ب 5% ماشي 7% ، بحيث وصلنا في آخر سبتمبر إلى 6.5 مليون سائح ببلادنا. تراجع طفيف في عدد المبيتات على المستوى الوطني في الفنادق المصنفة في حدود 2%، و تقليص العائدات السياحية في حدود 8,8% بعد أن ابتدأنا السنة بتأخر يصل إلى 21%، هاد التأخر بدينا كنقلصو منو.

وبالنظر إلى بداية الانفراج الذي بدأت تعرفه بعض الاقتصاديات الدولية، فمن المتوقع أن يختتم القطاع نشاطه في نهاية السنة بتحسن ملموس، بحيث من المتوقع أن يتجاوز عدد الوافدين على بلادنا رقم 8 مليون سائح، ليؤكد بذلك نجاعة التدابير المتخذة، ولكن يؤكد أيضا أننا لازم نبقاو يقظين ومستمرين في العمل لأن بالرغم من أن هناك بعض الانفراج، الأزمة لا زالت مفهومها لم يأخذ الآن المسار ديالو الطبيعي، وما يمكناش نقولو أن هناك الأزمة لا زال هناك بعض الشكوك في مواصلة هذه الأزمة، و لذلك لازم تبقى التعبئة واليقظة.

فيما يخص السياحة القروية، باختصار، هناك واحد المقاربة ديال فضاء الاستقبال السياحي اللي هو عبارة عن اتفاقيات مع المجالس الجهوية ومع السلطات المحلية للقيام بتدابير لتثمين السياحة القروية، وانطلقت هذه الإستراتيجية منذ 2004، وتم لحد الآن توقيع 9 اتفاقيات، كان آخرها في أبريل 2008، اللي كتتعلق بالشراكة من أجل إنجاز مشروع فضاء الاستقبال السياحي بالصحراء والواحات، ولكن بغيت نذكر أن 2020 غادي تكون السياحة القروية والسياحة المستدامة في قلب وفي صلب اهتمامات الإستراتيجية السياحية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تعقيبات على الأجوبة، فريق الأصالة.

المستشار السيد عزيز اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

للإشارة بقت لنا قسماين السيد الرئيس من بداية السؤال. على كل كنشكر السيد الوزير على هاد الجواب اللي جد مهم و تقني ومهم، ولكن غادي نجاوبوكوم على بعض التدخلات:

أولا، التشجيع ديال الزيادة ديال 300 مليون درهم في هذا النطاق، وخاصة ربما كما قلتم التوقيع اللي كان مع المهنيين، وخاصة منهم وكالات السفر، عندي نقطة من النقط كنت أشرت لها سابقا، وهي عدم احترام توقيع بعض العقد مع بعض وكلاء السفر العالميين، وخاصة منهم السوق الأمريكية، هادي نقطة من النقط اللي عارفينها السيد الوزير أننا ربما يمكن لها تمشي في نطاق دبلوماسي، لأن هنا مشاكل كنعرفوها، بكل صراحة كنهضرو كتقنيين في هذا الميدان وكمهنيين، هنا كما كنعرفو المناديب السياحية في العالم بأسره، خاصة كتعرفوا بعض التغييرات اللي دارت بعض الوزارة، هنا ربما لابد من إعادة النظر في هذا الشأن، وخاصة باريس ونيويورك على سبيل المثال.

نقطة من النقط الأخرى، وهو مشكل قائم الذات وهو مشكل تقني هي النقطة السوداء، ربما أشرت لها في بعض المجالات، وهي كاين الوزارة من جهة السيد الوزير المحترم، لأن أنتم السيد الوزير مسؤولين سياسيا، وكاين السيد الرئيس المدير العام للمكتب الوطني للسياحة،

إذن الفرق اللي كاين والمشاكل الأساسية والأولية هو مسئول عن المناديب من جهة والمشكل الأساسي والأولي أنه هو الآمر بالصرف من الناحية المادية، إذن السيد الوزير أنتم عندكم مسؤولية سياسية، ولكن غنبقاو في نفس المشكل كيفما في أوربا وفي أمريكا و جميع الدول كيكون مسؤول واحد، ما كيكونوش جوج مسؤولين، إذن هادي نقطة من النقط الأساسية التقنية.

الزيادة من تطبيق، الزيادة اللي تتقولوا كانت سابقا، حقيقة انتما تتعرفوا السيد الوزير، سابقا كانت واحد الميزانية قليلة بدون الزيادة ديال 300 مليون ديال الدرهم، كنا كندخلو فوق جوج مليون ديال السياح الأجانب و 3 ديال المليون حتى لأربعة مليون ديال المغاربة، هنا تنراهنو على 10 ديال المليون ديال السياح، حقيقة اليوم رجعنا السيد الوزير تندخلو حتى ذاك الجالية المغربية.

إذن اللي دخل على العبور أي دخل على الجمارك، إذن تنحسبوه بأن سائح وتندخلوه باش نوصلو ل 10 ديال المليون ديال السياح، إلى درنا تقريبا 8 ديال المليون ديال السياح كما قلت السيد الوزير حاليا، حيد منها 3 ديال المليون أو 4 ديال المليون ديال الجالية المغربية، بقات غير 4 ديال المليون، حيد منها الناس العابرين اللي تيجيو على باب سبتة، أو تطوان أو تيجيو في البواخر، تيجي في الصباح وتيرجع في العشية.

طبقا للسياسة ديال السوق السياحي العالمي، السيد الوزير، وانتما كتعرفوه خص على الأقل 48 ساعة، اليوم هبطات في السوق السياحي العالمي ل24 ساعة، إذن لا يعقل أن تحسبوا على لي دخل في الصباح وخرج في العشية ويتكنى بأن باش ندخلو 10 ديال الملايين ديال السياح.

إذن تراجع ديال القوة الشرائية السيد الوزير هاذي نقطة من النقط العالمية، وهنا الأسئلة اللي قالوا الإخوان، وهي كيفاش نخرجو من الطريقة ديال الأزمة، وهاذ السؤال كتعرفوه السيد الوزير، السياحة العالمية اليوم تقلصت ونقصت علاش؟ نقصت في (les longs courriers) أي اللي كيمشيو للدول الآسيوية، وغيرها.

اليوم كنا حنا في هاذ 300 مليون ديال الدرهم اللي تزادت ندير و (un coup de poing) في نطاق تشجيع الدول القريبة الأوربية، وهاذ الشي تتعرفوه من النقط الأساسية والأولية هنا غادي نستغلو وما غادينش نمشيو لشي أزمة، غادي نستغلو الفرصة باش غا نزيدو السياح أكثر وغادي نديرو مداخيل أكثر، وليالي أكثر، و هاذ الشي كتعرفوه.

إذن السيد الوزير حقيقة قلت بأن وقعتو مع بعض الوكلاء، أنا ما نعيدش النظر، خص لازم من أيام دراسية مع المهنيين من جهة، وخص لازم من أيام دراسية اللي إن شاء الله بحول الله تكون عن طريق اللجان البرلمانية، لأن النقطة الأساسية حنا اللي وقعوا، أي الحكومة السابقة، وعلى رأسها الرئيس المدير العام ديال المكتب السياحي سابقا، خصو يطبق، ما يمكنش يطبق واحد العقدة، ويجي مدير جديد أو يجي وزير جديد وما نطبقوش هاذ النقط الأساسية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الفريق الحركي باختصار.

المستشار السيد يحفظه بنمبارك:

شكرا السيد الوزير على الإيضاحات التي أفدتونا بها، إلا أنه بجهة واد الذهب الكويرة التي تعد قبلة السياح الأجانب، وخير دليل على ذلك حضور التظاهرات الدولية، واللي سبق السيد الوزير مؤخرا كنتو شاركتو في إحدى هذه التظاهرات في مدينة الداخلة، والتي أصبحت تنظم بشكل منتظم كل سنة تحت الرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، كمهرجان الصحراء والبحر، وكذا مسابقات التزحلق على المياه وركوب الأمواج.

ومن أجل استقطاب المزيد من السياح لبلوغ 10 ملايين سائح، نطلب من الحكومة، ومن الوزارة الوصية على الخصوص إعطاء أهمية كبرى للسياحة الصحراوية بجهة واد الذهب الكويرة، لتكونوا في خط متوازن مع السياحة القروية والجبلية، خصوصا في ظل السياسة المرتقبة للجهوية.

وفي هذا الإطار، السيد الوزير، دائما ندعو إلى تفعيل دور المجالس الجهوية للسياحة التي يناط بها أساسا تثمين المنتوج السياحي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس.

بغيت نعقب على ثلاثة نقط، أولا بغيت نأكد للسيد المستشار المحترم أن 300 مليون درهم ديال الميزانية الإضافية مشات فقط للأسواق التقليدية الإستراتيجية، واللي قريبة منا في نفس السياق اللي ذكرتي: فرنسا، انجلترا، إسبانيا، ألمانيا، بنلوكس، ما كان مشى حتى درهم، لأننا باش نمشيو مع التطور الحاصل الآن في القطاع أنه بالفعل المستهلكين باش يكون الاستثمار مفيد نمشيو للأسواق اللي قريبة.

ثانيا، بغيت نرجع، السيد المستشار المحترم والسادة المستشارين، لهاذ النقاش حول تعداد السياح 8 المليون لأن دائما طارحين النقاش، وغنبقى دائما نجيب نفس الإجابة، المغرب يحترم التعريف الدولي ديال المنظمة الدولية للسياحة، يعني كل سائح هو إنسان غير مقيم جا لواحد البلاد، وجلس فيها 24 ساعة، لهذا مكنحسبوش اللي كيجي عبر البواخر إلى كان أقل من 24 ساعة، هاديك السياحات العابرات مكنحسبوهمش، مكنحسبوش اللي دخل من الحدود ديال المدينتين المحتلتين لسبتة ومليلية ودخل ورجع مكنحسبوش، ولكن كنحسبو كل مقيم في بلد أجنبي كيجي يزور بلادنا لمدة أكثر من 24 ساعة كنحسبو سائح، وإلى بقينا مازالين في هاد النقاش راه منتقدموش، بكل صراحة، إلى بقينا مازال في النقاش واش كنحسبو الجالية المغربية، ولا مكنحسبوهاش، المغرب يعتمد واحد المعايير دولية ويحترمها، وهاذ المعايير الدولية هي أيضا موثقة عند المنظمة الدولية للسياحة وتعترف بها، لو كانت شي خطأ ولا واحد المقاربة اللي هي غير صالحة هما غيجيو ينبهونا، ولكن المغرب يحترم المعايير الدولية في هاد المجال.

طبعا بالنسبة المكتب الوطني للسياحة وعلاقته مع الوزارة بغيت نؤكد لك أنه المكتب الوطني للسياحة اللي هو مؤسسة عمومية وعندو استقلالية في التدبير يعمل بتضامن وفي انسجام تام مع الوزارة وهاذي طبعا مؤسسة عمومية تشتغل على الترويج، وتترتبطها بالوزارة طبعا علاقة وطيدة، هو بالفعل آمر بالصرف، ولكن عندو مهام نحترمها، ونشتغل معا من أجل القطاع السياحي.

بالنسبة للداخلة، الداخلة عندها مستقبل كبير جدا سياحيا، وقد سبق أن قلتها هاذ الجهة كلها غنية، ولها من المقومات ما يجعلها إن شاء الله تكون قبلة للسياحة الآن، هناك واحد العمل واحد التفكير من أجل الرفع من الطاقة الإيوائية لأن إلى بقات هاد المدينة ببضع مئات من الأسرة ما يمكنلهاش تكون وجهة سياحية، خصنا نردوها وجهة سياحية، ويكون واحد التموقع ديال هاذ الوجهة على الصعيد الدولي.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث الموجه إلى السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية حول الاستثمار في القطاع السياحي، للمستشارين المحترمين السادة: المعطي بنقدور، لحسن بيجديكن، يوسف بنجلون، محمد عبو، إبراهيم الحب، عبد الرحيم العماني، عبد الله الغوثي، عبد الواحد الشاعر، مصطفى الشهواني، لحبيب لعلج، عبد العزيز بوهدود، علي طلحة، خيري بلخير، عبد السلام أمغار، محمد مفيد، شفيق بنكيران، العلمي التازي، الحسين أشنكلي، عبد القادر سلامة، الحو المربوح، لحسن العواني، عبد العزيز البنين، لحسن عباد، أحمد بنيس، محمد أمزال، أحمد أبرجي، عبد المالك لعرج، محمد القندوسي، توفيق كميل، مولاي امحند المسعود، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد العلمي التازي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين،

كنشكر السيد الوزير اللي برمج هاذ السؤال اليوم، وبعد هاد الأسئلة اللي جاوب عليها، واللي هي داخلة بالطبع في السياحة الداخلية، والسياحة بصفة عامة، ولهذا السؤال ديالنا:

دخلت بلادنا في مسلسل إصلاحي اقتصادي شامل، يهم تطوير العديد من القطاعات الحيوية في بلادنا، على رأسها القطاع السياحة، أنا متفق مع اللي قال السيد الوزير، قطاع السياحة قطاع مهم جدا، وعندو واحد الدور اقتصادي واجتماعي في بلادنا.

ولهذا هاذ القطاع التي تراهن عليه بلادنا بشكل كبير من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، وفعلا فإن السياحة المغربية أصبحت تبحث عن أسواق جديدة، تحافظ من خلالها على حصتها من الأسواق العالمية في عز الأزمة العالمية، وكبر حجم الاتفاق على مشاريع ضخمة وإستراتيجية كالمخطط الأزرق، ومحطة "مزكان" وغيرها من المشاريع السياحية الكبرى.

السيد الوزير المحترم، السؤال ديالنا اللي تنطرحوه عليكم، وهي بعد المناظرة الوطنية السابعة للسياحة التي انعقدت بالسعيدية بمناسبة افتتاح المحطة الشاطئية الأولى التي تدخل في إطار المخطط الأزرق أي

(Azur)، نود من سيادتكم إعطاء المجلس الموقر، ومن خلال المجلس الموقر المغاربة كلهم اللي تينتظروا تقييم شامل للنتائج المحصلة عليها، والآفاق المستقبلية لفتح أسواق جديدة للسياحة في أفق تجاوز العشرة ملايين سائح خلال السنة المقبلة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية :

السيد الرئيس،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أستسمح أولا السيد المستشار المحترم اللي اعطاني الفرصة باش نتكلم على المناظرة التاسعة للسياحة 19 يونيو الأخير بالسعيدية، والتي تزامنت مع افتتاح هاذ المحطة من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي حققت هاذ المناظرة نجاحا كبيرا، اعتبارا لعدد المشاركين 1300، فيهم 200 أجنبي، ولكن اعتبارا أيضا لأن الرسالة الملكية السامية التي تفضل صاحب الجلالة نصره الله بتوجيهها للمشاركين في هاذ الملتقى كان عندها وقع كبير في نفوس الحاضرين، وشكلت حافزا معنويا لتعبئة الفاعلين في القطاعين العام والخاص لمواصلة الجهود من أجل إنجاح كل الأوراش المسطرة في رؤية 2010، وثلاثة التوجيهات ملكية سامية مهمة في هاذ الرسالة:

أولا، حث المؤسسات البنكية على تقديم المزيد من الدعم لمواكبة الاستثمارات السياحية؛

ثانيا، دعوة الحكومة إلى إعادة النظر في نظام تصنيف الفنادق، وملاعمته مع المتطلبات البيئية والطاقية الجديدة؛

ثالثا، دعوة الحكومة إلى بلورة رؤية سياحية مستقبلية في أفق 2020، رؤية مضبوطة عمادها الواقعية، وغايتها تعزيز المكاسب الهامة التي تحققت في إطار تفعيل 2010.

وفي التوجهات الملكية كنوجدو السيد المستشار الأفاق المستقبلية بالنسبة لهذا القطاع.

طبعا هاذ المناظرة أيضا حددت الرهانات الحالية والآنية لهاذ القطاع اللي هما ثلاثة الرهانات:

– مواصلة دينامية الاستثمارات في القطاع، وضمان التمويلات الضرورية؛

– تقوية السياسة الترويجية في الأسواق التقليدية المصدرة للسياح، للحفاظ على أقساطنا في هاذ الأسواق، خصوصا في عز الأزمة، ملي تتكون الأزمة خصنا نحافظو على ذاك الشي اللي عندنا، نحافظو على الأسواق والأقساط اللي عندنا في الأسواق التقليدية، ولكن أيضا التفكير لأن غادي تخرج الأزمة في غزو أسواق أخرى لتوسيع طبعا هاذ الأسواق بالنسبة لبلادنا.

– رهان الجودة بالقطاع بمواصلة إصلاح المهن المرتبطة بالسياحة، قانون المرشدين اللي هو راه إن شاء الله غيبدى النقاش فيه بمجلس النواب، إعادة النظر في كناش التحملات المتعلق بالنقل السياحي اللي راه اخذا الطريق ديالو.

– القانون المتعلق بوكالات الأسفار، السيد الرئيس، طبعا فيدرالية وكالات الأسفار مشى، ولكن حنا غنبداو النقاش معهم.

– القانون المتعلق للإقامات العقارية للإنعاش السياحي، اللي تم طبعا الموافقة عليه واخذا طبعا الطريق ديالو.

فيما يخص الأرقام إلى بغينا الحصيلة، لأن الحصيلة غنديروها إن شاء الله، ولكن لحد الآن بفضل هذه الرؤية، وبفضل التوجيهات الصائبة والتوجهات الصائبة لهاذ الرؤية تطور عدد الوافدين ببلادنا من 4.4 مليون سائح سنة 2001 إلى 8 مليون سائح السنة الماضية بوتيرة تناهز 9 % سنويا، بعد أن كانت لا تتعدى 3.5% سنويا قبل الرؤية، تطور عدد الأسرة في الفنادق المصنفة بمعدل يصل 8500 سرير بين 2004 و 2008، وأكثر من 16 ألف سرير هاد السنة، 7500 غرفة 15000 سرير، بين 15 ألف سرير و 20 ألف سرير هاد السنة.

أخيرا تطور عائدات السياحة بوتيرة تناهز 10%، حيث بلغت أكثر من 55.4 مليار السنة الماضية ليحتل القطاع المرتبة الأولى في موارد العملة الصعبة ببلادنا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

آخر سؤال، ابقات خمس دقائق إلى يمكن تسمح للإخوان ديالنا في الفريق الاشتراكي يطرحوا السؤال ديالهم.

آخر سؤال مبرمج في جدول أعمال هذه الجلسة، موجه أيضا إلى السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية حول الرياضات السياحية، للمستشارين المحترمين السادة: زبيدة بوعياد، بوشعيب هلالي، محمد علمي، عبد الوهاب بلفقيه، دحمان الدرهم، مولاي الحسن طالب، أبو بكر عبيد، عمر مورو، عبد الرحمن أشن، سعيد أسرار، محمد نقاد، علي سالم الشكاف، امبارك النفاوي، لطيفة الزيواني، مولود السقوقع، حفيظ وشاك، الجيلالي الصبحي، محمد الصمدي، مصطفى الهيبة، المختار صواب، حماني أمحزون، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد بوشعيب هلالي :

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

الأخت والسادة المستشارين المحترمين،

السيد وزير السياحة،

لقد اتسعت ظاهرة شراء الدور القديمة للفقراء المغاربة من طرف أجانب في عدة مدن سياحية وإستراتيجية، الظاهرة التي أصحبت تهدد هوية هاته المدن وتؤثر على مستقبلها.

والخطير في الأمر أن هؤلاء الأجانب أصبحوا يستخدمون هاته الدور، ما يسمونه بالرياضات، وأخرى لأغراض سياحية دون أن تستفيد السياحة المغربية منها، فهؤلاء الأجانب يتصلون بالسياح كما هو في علمكم بشكل جماعي ويستضيفونهم مع تحمل كافة المصاريف التي ينعكس على السياحة الوطنية، بل ويؤثر على الاقتصاد الوطني برمته من جراء تضرره من غياب العملة الصعبة والمداخيل الضريبية.

هل من قوانين مغربية للحد من هاته السياحة الغير المعروفة والغير المعترف بها، والتي تعطي الحكومة المغربية لهذا النوع من الأجانب يستعملونها كسياحة في شكل خاص بدون رخص، هل من قوانين؟

وشكرا للسيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير السياحة والصناعة التقليدية :

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية بغيت نشير أن تحويل هاد المنازل التقليدية والقصور القديمة إلى دور للضيافة ببعض المدن العتيقة يدخل في إطار تنويع المنتوج السياحي، والرفع من الطاقة الإيوائية ببلادنا.

بغيت نأكد لكم أنه من بين الانعكاسات الإيجابية ديال هاد التحول هو أنها كتوفر صيانة لهذه الدور، ربما ما كناش نقولو تهدد المدن، بالعكس، من بين الانعكاسات الإيجابية أنها تصون هاته الدور، وتصون هذه المدن العتيقة، وتحاول الحفاظ على التراث.

طبعا المغرب يتميز بهاد النوع من السياحة، وهاد النوع الأصيل من الإيواء السياحي الذي يقدم للسائح منتوج ذو بعد ثقافي، وبعد متميز وفريد، لا تتوفر عليه بعض البلدان الأخرى.

يمكن لي نؤكد لك السيد المستشار أن بلدان أخرى كتحاول تنقل التجربة المغربية في هذا الميدان: تطوير المنازل القديمة إلى طاقات إيوائية سياحية، ولكن مخصناش نحد منها، خصنا نظموها.

وللحيلولة دون تطوير هذا المنتوج بشكل عشوائي تم أولا، العمل على دمجه في القانون رقم 61.00 المحدد لمعايير تصنيف المؤسسات السياحية مع التركيز على جانبي السلامة والجودة.

بغيت نعطي بعض الأرقام: الآن بلادنا كتوفر على 830دور للضيافة ورياض، بطاقة استيعابية تقدر ب 12500سرير، وفي بعض المدن مثلا كمدينة مراكش هذه الطاقة الإيوائية الموفرة من دور الضيافة ومن رياضات كتمثل 20 إلى 25 في المائة من الطاقة الإيوائية، يعني يصبح الآن واحد الأمر واقع، وعندو واحد الأهمية، واحد القيمة وواحد الحجم كبير.

ولهذا خصنا نظموه، وباش نظموه خصنا:

1- نراقبوه لأنه بالفعل، كما جاء السيد المستشار المحترم، خصنا نحدو من تفاقم القطاع الغير المهيكل، ومحاربة طبعا المنافسة غير الشريفة بتعزيز حملات المراقبة من طرف كل أجهزة الدولة، بما فيهم الخزينة العامة للمملكة، مكتب الصرف لمراقبة التحويلات، وأيضا كل أجهزة الدولة، ولكن أيضا في نفس الوقت نديرو مراقبة ولكن في نفس الوقت نعملو على تطوير جاذبية هذا القطاع بتبسيط معايير التصنيف وجعلها أكثر مرونة، لأنه هناك بعض الرياضات والدور و الفنادق اللي غير المصنفة، وهذا اللي تيخلق لنا مشكل.

2- تشجيع منتجي الأسفار في إطار الشراكة التي تربطهم بالمكتب الوطني للسياحة لترويج وتسويق هذا النوع من الإيواء.

شكرا المستشار.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب، اسمح لي السي التازي حرمناك من التعقيب.

المستشار السيد بوشعيب هلالي :

نشكر السيد الوزير على الجواب ديالو، غير من أجـــل التنبيه، إذا استمرت الحالة هاذ الطريقة هاذي اللي كيشريو بها الأجانب الديور وكيعملوها سياحة خاصة، راه غادي تكون واحد العدد ديال الأزقة، وبعض المناطق في المدن غتصبح أجنبية لأن الشراءات مستمرة بدون رخص، وإن لم يكن حدا فسيصبح مناطق أجنبية داخل مدن مغربية.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار.

السيد الوزير... إذن نهاية الجلسة، وشكرا للجميع.